حوكمة الشركات

٦-١ تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق (البنك) حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال لتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية.

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ:

- تأكيد محدود حول تقرير مجلس إدارة المجموعة حول الإمتثال لتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بما فيها نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية («نظام هيئة قطر للأسواق المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة المجموعة هو المسؤول عن إعداد تقرير حوكمة الشركات السنوي المرفق والذي يغطي، على الأقل، متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.

في فقرة التمهيد من تقرير حوكمة الشركات السنوي، يقدم مجلس الإدارة تقريره حول الإمتثال بنظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة.

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي إبداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة، المذكورة في فقرة التمهيد من تقرير حوكمة الشركات السنوي لا يقدم صورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، لإمتثال المجموعة لتشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة بناءً على إجراءاتنا لإبداء إستنتاج تأكيد محدود.

لقد قمنا بتنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) «إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد الدولية («IAASB»).

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا من أجل الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هناك أي شيء قد لفت إنتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات السنوي الصادر عن مجلس الإدارة في فقرة التمهيد، ككل، لم يتم إعداده من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لنظام هيئة قطر للأسواق المالية. إن نظام هيئة قطر للأسواق المالية يتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى إمتثال المجموعة بهدف إستنتاج تأكيدنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول (بحيث تكون أقل منها). وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيدات التي كان من الممكن الحصول عليها إذا كان قد تم القيام بمهام التأكيد المعقول. لم نقم بتقييم مدى الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها فيما لو كانت هذه مهام تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات تأكيدنا المحدود بشكل أساسي على إستفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم إجراءات المجموعة المتبعة لتحديد متطلبات نظام هيئة قطر للأسواق المالية (''المتطلبات'') والإجراءات التي تعتمدها الإدارة للإمتثال بهذه المتطلبات والمنهجية التي إعتمدتها الإدارة لتقييم الإمتثال لهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بمراجعة الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم الإمتثال للمتطلبات.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالية للقيود المتأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود الكامنة في تطبيق تشريعات ونظام هيئة قطر للأسواق المالية، تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشأة في تطبيق الحوكمة، على الموظفين الذين يقومون بتطبيق تلك الإجراءات وتفسيرهم لأهدافها وتقييمهم لما إذا كان إجراء الإمتثال تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لا يتم الاحتفاظ بأثر التدقيق.

جودة الرقابة وإستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، قمنا بالتأكد بإستقلاليتنا عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين ''قواعد السلوك المحاسبين المهنيين''، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير السلوك الدولية.

تطبق ديلويت المعيار الدولي لمراقبة الجودة (1)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال بالقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية حسب الإقتضاء.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الحوكمة السنوي (ولكن لا يتضمن تقرير أعضاء مجلس الإدارة حول الإمتثال بنظام هيئة قطر للأسواق المالية المذكور في فقرة التمهيد من تقرير حوكمة الشركات السنوي) (''بيان أعضاء مجلس الإدارة'') والتي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير.

إن إستنتاجنا حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال لتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية بما فيها النظام لا يتضمن المعلومات الأخرى، كما أننا لا نقدّم أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بمهامنا حول تقرير مجلس الإدارة عن الإمتثال لتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية بما فيها للنظام، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذه المهمة تبدو خاطئة جوهرياً.

إذا ثبت لنا بناءاً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها من الإدارة قبل تاريخ هذا التقرير، بوجود أخطاء جوهرية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

في حال إستنتجنا أثناء قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي وجود خطأ جوهري، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك المسائل إلى الأشخاص القائمين على الحوكمة.

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة في فقرة التمهيد من تقرير حوكمة الشركات السنوي بشأن الإمتثال بنظام هيئة قطر للأسواق المالية، لا يقدم صورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الدوحة – قطر
٦ أبريل ٢٠٢٢

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

وليد سليم - شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

٦-٢ تقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق («البنك») حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية وفقاً للمادة ٢٤ من نظام الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA") رقم (٥) لسنة ٢٠١٦،

قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية («تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة مصرف الريان ش.م.ق.ع («البنك») هو المسؤول عن تطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة بالتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وكذلك إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

مصرف الريان ش.م.ع.ق («البنك») يعمل ويدير أنشطته من خلال البنك والشركات التابعة له والشركات الزميلة («المكونات») (ويُشار إليها معاً باسم «المجموعة») في دولة قطر وخارجها.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل الصادر عن لجنة رعاية المنظمات («COSO Framework»).

تقدم إدارة المجموعة تقييم نظام الرقابة الداخلية لديها إلى مجلس الإدارة في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، والذي يتضمن:

- وصف أنظمة الرقابة المعمول بها داخل مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework»).
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال المجموعة والكيانات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛
- وصف أهداف الرقابة
- تحديد المخاطر التي تهدد تحقيق أهداف الرقابة
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛ و
- تقييم أوجه القصور في تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل في أنظمة الرقابة، إن وجدت، غير المعالجة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

مسؤوليتنا

تتشمل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض «تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية» الوارد في القسم (٨) من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات («COSO Framework»)، والتي تشمل الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقاً للمعايير الدولية لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدّلة) «إرتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي ("IAASB"). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية تم عرضه بصورة عادلة. يشتمل الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات («COSO Framework») على المعايير التي يتم بموجبها تقييم الرقابة الداخلية حول التقارير المالية للمجموعة لأغراض إبداء رأي تأكيد معقول.

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار رأي معقول حول تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية وتنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر المجموعة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات («COSO Framework») ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية.
- الحصول على فهم لنطاق العمليات والشركات الجوهرية، ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية؛
- إجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات الجوهرية، وتصنيفات المعاملات والإفصاحات داخل المجموعة للعمليات والكيانات الجوهرية، ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية؛
- الحصول على إختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الإختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة إستنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل

نظام رقابة داخلي تم إختباره؛
– فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية التي تعالج المخاطر الجوهرية للأخطاء المادية والقيام بإعادة تقييم نسبة من إختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للأخطاء المادية.
– تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية غير المعالجة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، ومقارنتها بالتقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية، حسب الإقتضاء.
تتمثل مكونات الرقابة الداخلية كما عُرِّفت في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات («COSO Framework») من بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والإتصال، والمراقبة.
لقد قمنا بإجراءات للإستنتاج حول مخاطر وجود أخطاء جوهرية في العمليات الجوهرية مع الأخذ في الإعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب أو تصنيف المعاملة أو الإفصاح ذات الصلة.
تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في سير المعاملات أو مبالغ البيانات المالية، على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية هي: أنظمة الرقابة على الشركة ككل، إيرادات، موجودات التمويل، الإستثمارات، الخسائر الائتمانية المتوقعة، إعداد البيانات المالية والافصاحات وأنظمة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.
تعتمد إجراءات إختبار تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على حُكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية التي تم تحديدها والتي تنطوي على مزيج من الإستفسار والتحقق وإعادة التقييم ومراجعة الأدلة.
في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية.

معنى الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية (FAS) الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هو معدّل من قبل مصرف قطر المركزي. تشمل الرقابة الداخلية حول التقارير المالية لأي منشأة السياسات والإجراءات التي:
– تتعلق بحفظ السجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس دقة وعدالة المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة؛
– تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بتسجيل المعاملات بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن المبالغ المستلمة ونفقات المنشأة لا تتم إلا وفقًا لصلاحيات إدارة المنشأة، و
– تقديم تأكيد معقول فيما يتعلق بمنع أو الإكتشاف في الوقت الصحيح، للإستحواذ غير المصرح به أو إستخدام أو التصرف بموجودات المنشأة بشكل قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

بسبب القيود المتأصلة في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، بما في ذلك إحتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط الداخلية، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو إحتيال ولا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقاً بتحقيق أهداف الرقابة.
بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية حول التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تكون عرضة للتدهور.

إستقلاليتنا والرقابة على الجودة

خلال قيامنا بعملنا، لقد إلتزمنا بالإستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين.
تطبق الشركة المعيار الدولي على مراقبة الجودة رقم (١) وتحتفظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الـرأي

في رأينا أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية في القسم (٨) من تقرير الحوكمة السنوي، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات («COSO Framework»)، متضمناً إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية حول البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

الدوحة – قطر
٦ أبريل ٢٠٢٢

عن ديلويت آند توش
فـرع قطـر

وليد سليم - شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

٦-٣ تقرير الحوكمة السنوي للعام ٢٠٢١

١- تمهيد

شهد العام ٢٠٢١م تغييرات جوهرية في مصرف الريان، حيث وافقت الجمعية العامة لحملة الأسهم على مباشرة الإجراءات اللازمة للحصول على الموافقات اللازمة ومن ثم مباشرة عملية الإندماج مع بنك الخليج التجاري. كما تم توقيع اتفاقية الإندماج في ٧ يناير ٢٠٢١م حيث تم الاتفاق على أن يحتوي مصرف الريان أنشطة الخليجي ضمن نشاط الريان، وأن يكون مصرف الريان هو الكيان الباقي والذي سيستمر في العمل وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. وكان اليوم القانوني الأول هو ١ ديسمبر ٢٠٢١م حيث تم استكمال الإندماج قانونياً وتتركز جهود الإدارة على تسريع التكامل التشغيلي في أسرع وقت ممكن، ولذلك فإن المعلومات في تقرير الحوكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م مع مراعاة أن البنك مر بعدد من التغيرات منذ بداية العام ٢٠٢١م واستمرت حتى من بعد اليوم القانوني الأول. ولقد تم ذلك عبر سنة استمرت فيها جائحة كورونا مع متحوراته مما تسبب في استمرار التأثير على الأسواق المالية والاقتصادات والحياة الاجتماعية.

ويستمر مصرف الريان في إلتزامه بمبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي بموجب التعميم (٢٠١٥/٦٨)، ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، وأحكام قانون الشركات التجارية الصادر بموجب القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٥م المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١ بالإضافة إلى مبادئ الحوكمة التي أرستها كل من مجموعة العشرين (G20) ومنظّمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD) الصادرة سنة ٢٠١٥م – والتي تضمنت مبادئ المنظمة الدولية لهيئات الأسواق المالية (IOSCO) في هذا الشأن – والشبكة الدوليّة للحوكمة (ICGN) الصادرة في سنة ٢٠١٤م، بالإضافة إلى التزام البنك بالمبادئ الاسترشادية الموحدة لحوكمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية بمجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادرة سنة ٢٠١٢م، والقوانين واللوائح والأنظمة الأخرى ذات الصلة.

إن مصرف الريان انطلاقاً من قناعته بمبادئ الحوكمة الرشيدة إنما يؤكد التزامه بتطبيق جميع تعليمات ونظم الحوكمة وما تنطوي عليه من تحديد لمهام ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالشركة، والعدل والمساواة بين أصحاب المصالح، والرقابة وإدارة المخاطر والشفافية والافصاح، وتنظيم حقوق أصحاب المصالح، والمساهمة في تنمية المجتمع والنهوض به، وذلك من خلال فهمه لأهمية المبادئ الرئيسية للحوكمة والتي ستؤدي حتماً إلى نتائج إيجابية تقع في صالح مساهمي وعملاء مصرف الريان. وتتمركز هذه المبادئ حول ٣ محاور رئيسية وهي:

أ- مبدأ الشفافية
ب- مبدأ تحمل المسؤولية والإقرار بها
ج- مبدأ العدالة والمساواة

٢- هيكل ملكية مصرف الريان

عدد الأسهم ومقدار رأس المال

رأس مال مصرف الريان (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون ريال قطري موزعة على (٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠) تسعة مليارات وثلاثمائة مليون سهم جميعها أسهم نقدية، القيمة الإسمية للسهم الواحد (١) ريال قطري واحد، وهي عبارة عن رأس المال الأساسي وقدره (٧,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سبعة مليارات وخمسمائة مليون ريال قطري و («رأس المال الإضافي») وقدره (١,٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال قطري هو عبارة عن ناتج تقييم بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. وتجدر الإشارة إلى أن رأس المال تم تعديله إلى ما هو عليه بموجب قرار الجمعية العامة الغير عادية لمصرف الريان المنعقدة بتاريخ ٥ أكتوبر ٢٠٢١م بالموافقة على الإندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع.

بيان كبار المساهمين ممن يملكون ٥٪ فأكثر من أسهم مصرف الريان (كما في ٢٠٢١/١٢/٣١م)

الإسم	التصنيف	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة من رأس المال
١- شركة قطرالقابضة	حكومي	قطر	١,٣٦٣,٨٦٢,٣٩٠	١٤,٦٧٪
٢- محفظة استثمارات القوات المسلحة	حكومي	قطر	٧٠١,٨٧٤,٧٨١	٧,٥٥٪
٣- جهاز قطر للاستثمار	حكومي	قطر	٥١٣,٥٨٩,٨٢٥	٥,٥٢٪
٤- صندوق المعاشات- الهيئة العامة للتقاعد	حكومي	قطر	٤٨٩,١٨٦,٦٥٧	٥,٢٦٪

بيان ملكية أسهم مصرف الريان بحسب الجنسيات (كما في ٢٠٢١/١٢/٣١م)

الجنسية	عدد حملة الأسهم	عدد الأسهم	النسبة من رأس المال
قطر	٦٠,٩١٢	٨,٨٧٠,٢٩٣,٦٣٩	٪٩٥,٣٨
الكويت	٢٠,٣١٤	١١٨,٣١٢,٩٩٣	٪١,٢٧
عمان	٤,٢١٣	٢٦,٦٤٦,٩٣٩	٪٠,٢٩
البحرين	١٧,٣٠٧	٤١,٩٦٧,٥٣٨	٪٠,٤٥
السعودية	٦١,٤٨٨	١٣٦,٥٠٦,٦٤٣	٪١,٤٧
الإمارات	٢٥,٦٣٥	٥٦,٣٣٢,٥٧١	٪٠,٦١
أخرى	٥٣	٤٩,٩٣٩,٦٧٧	٪٠,٥٤
الإجمالي	١٨٩,٩٢٢	٩,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠	٪١٠٠,٠٠

٣- مجلس إدارة مصرف الريان

ميثاق المجلس

استمر مصرف الريان في العمل باستخدام ميثاق مجلس الإدارة عبر العام ٢٠٢١م وحتى اليوم القانوني الأول للكيان الدامج. وعقب الاندماج، قام مجلس الإدارة بوضع ميثاق مكتوب جديد تم تصميمه وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة ذات الصلة المعمول بها في قطر والنظام الأساسي المعدل بعد الاندماج وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة. يحدد الميثاق الجديد كيفية تشكيل المجلس واختيار أعضائه ورئيسه، بالإضافة إلى آلية تنظيم الاجتماعات، وسياسة تدريب وتقييم أعضاء المجلس ولجانه، وتحديد المكافآت والمسؤوليات والاختصاصات المناطة بالمجلس ويضع تفصيلاً دقيقاً لوظائف المجلس وأنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقته نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تحديد الاستراتيجيات ومستويات المخاطر ورسم السياسات على مختلف الأصعدة كما يضم وصفاً شاملاً للمسائل المطلوب النظر فيها من قبل المجلس والمسائل التي تصبّ تحت إطار تضارب المصالح وفقدان الأهلية.

تشكيل المجلس

وفقاً للنظام الأساسي لمصرف الريان، يتولى إدارة مصرف الريان مجلس إدارة مكون من أحد عشر (١١) عضواً يتم تعيين عضوين (٢) منهم ممثلين عن جهاز قطر للاستثمار من قبل شركة قطر القابضة أو أي كيان يحدده جهاز قطر للاستثمار لتمثيله، ويتم تعيين عضواً واحداً (١) ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية، وعضو واحد (١) لتمثيل شركة برزان القابضة المملوكة من قبل وزارة الدفاع. وتنتخب الجمعية العامة العادية باقي الأعضاء (٧) بالاقتراع السري. ويجب أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين، ويجب أن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين، ويجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية، وآخر لتمثيل العاملين بالشركة. وفي جميع الأحوال، يجب أن يضمن تشكيل المجلس عدم تحكم عضو أو أكثر في إصدار القرارات.

فيما يلي تشكيلة المجلس للفترة الخامسة (٢٠٢٠-٢٠٢٢) وبيان الأسهم التي يملكونها أو التي تمتلكها الجهات التي يمثلونها في المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

سعادة الشيخ
محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة – قطري
غير تنفيذي غير مستقل*

- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٢١ بتعيين من جهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: لا يوجد
- عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- وزير التجارة والصناعة- دولة قطر
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والإستثمار
- رئيس مجلس إدارة بورصة قطر
- رئيس مجلس إدارة المجلس الإستشاري لوكالة ترويج الإستثمار
- رئيس مجلس إدارة هيئة مركز قطر للمال
- عضو مجلس إدارة جهاز قطر للإستثمار
- عضو مجلس إدارة قطر للطاقة

سعادة الشيخ
حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني
نائب رئيس مجلس الإدارة – قطري
رئيس اللجنة التنفيذية
عضو تنفيذي غير مستقل*

- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ ممثلاً لجهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١١,٨١٥,٦٦١ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٩١٥,٦٣٢,٢١٥ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة المستثمرين القطريين
- عضو مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين
- عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين
- عضو مجلس إدارة هيئة المناطق الحرة قطر
- عضو مجلس إدارة شركة فودافون قطر

السيد/ عبد الله بن ناصر المسند
عضو مجلس إدارة – قطري
عضو غير مستقل وغير تنفيذي*

- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٣٥,٩٣٩,٧٥٣ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين
- رئيس مجلس إدارة شركة فودافون قطر

السيد
تركي محمد خالد الخاطر
عضو مجلس إدارة – قطري
عضو تنفيذي غير مستقل*

- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠ بتعيين من الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٤٣٦,٧٦٠ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من شركة الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٤٨٩,١٨٦,٦٥٧ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:

- رئيس الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية
- رئيس مجلس إدارة الشركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة شركة «Ooredoo»
- عضو مجلس إدارة صناعات قطر

السيد/ ناصر جار الله
سعيد جار الله المري
عضو مجلس إدارة – قطري
عضو غير مستقل غير تنفيذي*

- انضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠ بتعيين من القوات المسلحة القطرية (برزان القابضة)
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١٠,٥٨٠ سهماً
- عدد الأسهم المملوكة من القوات المسلحة القطرية (برزان القابضة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٧٠١,٨٧٤,٧٨١ سهماً

المناصب الاخرى التي يشغلها:

- رئيس هيئة الشؤون المالية بوزارة الدفاع
- عضو مجلس إدارة شركة المتحدة للتنمية
- عضو مجلس إدارة فودافون

الشيخ علي بن جاسم آل ثاني
عضو مجلس إدارة – قطري
عضو تنفيذي غير مستقل*

- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١٧,٨٤٧,٩٥٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:
- عضو مجلس إدارة الشركة القطرية للتأمين وإعادة التأمين
- جهاز قطر للاستثمار، مستشار الرئيس التنفيذي

السيد/ عبد الله أحمد المالكي الجهني
عضو مجلس إدارة – قطري
عضو غير مستقل غير تنفيذي*

- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ٤,٣٠٠,٦٠٢ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:
- عضو مجلس إدارة الشركة القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين

السيد/ طامي أحمد علي البنعلي
عضو مجلس إدارة – قطري
عضو مستقل غير تنفيذي*

- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها :
- مساعد الرئيس للخدمات المساندة – ديوان المحاسبة (وكيل وزارة مساعد)

الشيخ / ناصر بن حمد بن ناصر آل ثاني
عضو مجلس إدارة – قطري
عضو تنفيذي غير مستقل*

- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: ١,٠٠٠,٠٠٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها:
- رئيس الأعمال التجارية بشركة «Ooredoo»

السيد / محمد إبراهيم محمد العبد الله
عضو مجلس إدارة – قطري
عضو مستقل غير تنفيذي*

- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها:
- عضو مجلس إدارة شركة منتجات

السيد/ د. عبدالرحمن بن محمد الخيارين
عضو مجلس إدارة – قطري
عضو مستقل غير تنفيذي*

- تم انتخابه لينضم إلى مجلس الإدارة بتاريخ ١٨ مارس ٢٠٢٠
- عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها:
- عضو مجلس إدارة شركة بروة العقارية

* تم تعريف العضو التنفيذي وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم ٢٠١٥/٦٨. تم تعريف الأعضاء المستقلون وغيرالتنفيذيون وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم ٥ لسنة ٢٠١٦ وتعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم ٢٠١٥/٦٨ وعند وجود تعارض في التعريفات تم تطبيق التعريف الأكثر صرامة وفقاً للمبدأ المعتمد في صدر النظام الأساسي للمصرف.

مهام المجلس ومسؤولياته وواجباته الأخرى

مهام المجلس :

(أ) اعتماد الخطة الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للبنك والإشراف على تنفيذها ومن ذلك:

١- وضع الاستراتيجية الشاملة للبنك وخطط العمل الرئيسة وسياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها
٢- تحديد الهيكل الرأسمالي الأمثل للشركة واستراتيجيتها وأهدافها المالية وإقرار الميزانيات السنوية
٣- الإشراف على النفقات الرأسمالية الرئيسية للبنك، وتملك الأصول والتصرف بها
٤- تحديد الأهداف ومراقبة التنفيذ والأداء الشامل في البنك
٥- المراجعة الدورية للهياكل التنظيمية في البنك واعتمادها بما يضمن التوزيع المحكم للوظائف والمهام والمسؤوليات بالبنك خاصة وحدات الرقابة الداخلية
٦- اعتماد دليل إجراءات تنفيذ استراتيجية وأهداف البنك، والذي تعده الإدارة التنفيذية العليا على أن يتضمن تحديد سبل وأدوات الاتصال السريع مع الهيئة وغيرها من الجهات الرقابية وسائر الأطراف المعنية بالحوكمة ومن بينها تسمية مسؤول اتصال
٧- اعتماد الخطة السنوية للتدريب والتثقيف بالبنك على أن تتضمن برامج للتعريف بالبنك وأنشطتها وبالحوكمة وفقا لهذا النظام

(ب) وضع أنظمة وضوابط الرقابة الداخلية والإشراف العام عليها، ومن ذلك

١- وضع سياسة مكتوبة تنظم تعارض المصالح ومعالجة حالات التعارض المحتملة لكل من أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا والمساهمين ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول البنك ومرافقه، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة
٢- وضع نظام الإفصاح الكامل بما يحقق العدالة والشفافية ويمنع تعارض المصالح واستغلال المعلومات التي لا تتاح للجمهور، على أن يتضمن ذلك النظام الأسس الواجب إتباعها عند التعامل في الأوراق المالية من قبل الأشخاص المطلعين، وتحديد فترات حظر تداول هؤلاء في الأوراق المالية للبنك أو أي شركة من مجموعته، فضلا عن إعداد قائمة بالأشخاص المطلعين وتحديثها، وتزويد الهيئة والسوق بنسخة منها فور اعتمادها أو تحديثها .
٣- التأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما فيها الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية
٤- التأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لإدارة المخاطر، وذلك من خلال تحديد التصور العام عن المخاطر التي قد تواجه البنك وطرحها بشفافية

٥- المراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في البنك

(ج) وضع نظام حوكمة خاص بالبنك يتفق مع أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية لهيئة قطر للأسواق المالية والإشراف العام عليه ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة

(د) وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها

(هـ) وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم وحفظ حقوقهم، وتغطي هذه السياسة الآتي :

١- آلية تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود

٢- آلية تسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين البنك وأصحاب المصالح

٣- آلية مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بهم

٤- قواعد السلوك المهني للإدارة التنفيذية والعاملين بالبنك بحيث تتوافق مع المعايير المهنية والأخلاقية السليمة وتنظم العلاقة بينهم وبين أصحاب المصالح، وآليات مراقبة تطبيق هذه القواعد والالتزام بها

(و) هيئة الرقابة الشرعية

عين مصرف الريان هيئة مستقلة للرقابة الشرعية من العلماء والخبراء المتخصصين بفقه المعاملات الإسلامية ومن ذوي الخبرة بعمل المؤسسات المالية الإسلامية. ومن ضمن مهام مجلس إدارة البنك في هذا الخصوص ما يلي:

١- التوصية بتعيين او عزل أعضاء هيئة الرقابية الشرعية في البنك حسب الاجراءات المتبعة (ولا يجوز عزل أو إقالة هيئة الرقابة الشرعية أو أي عضو فيها إلا إذا صدرت بذلك توصية من مجلس إدارة البنك وبقرار من الجمعية العامة وعلى أن يكون القرار مسبباً)

٢- تحديد واعتماد مكافآت الهيئة بناء على تفويض من الجمعية العامة

٣- اعتماد لائحة عمل هيئة الرقابة الشرعية والتي تشتمل على نظام عمل الهيئة واختصاصاتها ومسؤولياتها واستقلاليتها وتنظيم علاقتها بمجلس الادارة والادارة التنفيذية وسائر إدارات واقسام البنك وآلية اعداد تقاريرها

٤- تلقي ومناقشة التقارير الرقابية التي ترسلها الهيئة للمجلس فصلياً أو سنوياً والتي تشتمل على رؤية الهيئة لمدى التزام البنك بأحكام الشريعة في جميع أنشطته والتقرير حول أي أنشطة مخالفة للشريعة إن وجدت

٥- التأكد من أن جميع أنشطة البنك تتم وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ويتم تضمين خطابات تعيين هيئة الرقابة الإشارة الى التزام مجلس الإدارة بذلك.

(ز) وضع سياسة لمساهمة البنك الاجتماعية (السياسة الاجتماعية)

(ح) وضع السياسات والإجراءات التي تضمن احترام البنك للأنظمة واللوائح والتزامه بالإفصاح عن المعلومات للمساهمين والدائنين وأصحاب المصالح الآخرين

(ط) توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون، ويجب أن تشتمل الدعوة والإعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة واعتماده

(ي) اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا، وخطة التعاقب على إدارتها .

(ك) وضع آلية للتعامل والتعاون مع مقدمي الخدمات المالية، والتحليل المالي، والتصنيف الائتماني وغيرهم من مقدمي الخدمات وجهات تحديد معايير ومؤشرات الأسواق المالية لتقديم خدماتهم بسرعة وأمانة وشفافية لكافة المساهمين

(ل) وضع برامج التوعية اللازمة لنشر ثقافة الرقابة الذاتية وإدارة المخاطر بالبنك

(م) إعتماد سياسة واضحة ومكتوبة تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء المجلس، وحوافز ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك وفقاً لمبادئ نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وبدون أيّ تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الدين، وعرضها على الجمعية العامة سنويا لإقرارها

(ن) وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذي العلاقة (سياسة تنظيم تعارض المصالح)

(س) وضع أسس ومعايير تقييم أداء المجلس والإدارة التنفيذية العليا

مسؤوليات المجلس:

المسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة حيث أن المجلس يمثل كافة المساهمين، وعليه بذل العناية اللازمة في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع، وعليه أن يتحمل مسؤولية حماية المساهمين من الأعمال والممارسات غير القانونية أو التعسفية أو أي أعمال أو قرارات قد تلحق ضررا بهم أو تعمل على التمييز بينهم أو تمكن فئة من أخرى. وعلى المجلس (بما لا يخالف أحكام القانون) أن يؤدي وظائفه ومهامه، وأن يتحمل مسؤوليته وفقا للآتي:

١- يجب أن يؤدي المجلس مهامه بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام، وأن تكون قراراته مبنية على معلومات وافية من الإدارة التنفيذية، أو من أي مصدر آخر موثوق به

٢- يمثل عضو المجلس جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بما يحقق مصلحة البنك لا مصلحة من يمثله أو من صوت له لتعيينه بالمجلس

٣- يجب أن يحدد المجلس الصلاحيات التي يفوضها للإدارة التنفيذية، وإجراءات اتخاذ القرار ومدة التفويض، كما يحدد الموضوعات التي يحتفظ بصلاحية البت فيها، وترفع الإدارة التنفيذية تقارير دورية عن ممارستها للصلاحيات المفوضة

٤- يجب على المجلس التأكد من وضع إجراءات لتعريف أعضاء المجلس الجدد بعمل البنك وبخاصة الجوانب المالية والقانونية فضلا عن تدريبهم إن لزم الأمر

٥- يجب على المجلس التأكد من إتاحة البنك المعلومات الكافية عن شؤونه لجميع أعضاء المجلس بوجه عام ولأعضاء المجلس غير التنفيذيين بوجه خاص وذلك من أجل تمكينهم من القيام بواجباتهم ومهامهم بكفاءة .

٦- لا يجوز للمجلس إبرام عقود تمويلات التي تتجاوز آجالها ثلاث سنوات، أو بيع عقارات البنك أو رهنها، أو إبراء مديني البنك من التزاماتهم إلا إذا كان مصرحاً لهم بذلك في نظام البنك وبالشروط الواردة فيه، وإذا تضمن نظام البنك أحكاماً في هذا الشأن، فلا يجوز للمجلس القيام بالتصرفات المذكورة إلا بإذن من الجمعية العامة، ما لم تكن تلك التصرفات داخلة في أغراض البنك (بحكم طبيعة عمل البنك).

أمور أخرى تخص المجلس:

تتاح الفرصة في مصرف الريان لأعضاء مجلس الإدارة إمكانية الوصول وبشكل كامل وفوري إلى المعلومات والوثائق والسجلات المتعلقة بالشركة، وتلتزم الإدارة التنفيذية بمصرف الريان بتزويد المجلس ولجانه بجميع الوثائق والمعلومات المطلوبة ، ويحرص أعضاء مجلس الإدارة على حضور الجمعيات العامة.

وقد اعتمد مجلس إدارة مصرف الريان برنامجاً تعريفياً تم وضعه ، ويتم تحديث بياناته دورياً، لضمان تمتع أعضاء المجلس عند انتخابهم بفهم مناسب لسير عمل الشركة وعملياتها ، وإدراكهم لمسؤولياتهم تمام الإدراك.

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن الإدراك الجيد لدورهم وواجباتهم وعليهم أن يثقفوا أنفسهم في المسائل المالية والتجارية والصناعية وفي عمليات الشركة وعملها ، ولهذه الغاية يوفر المجلس لأعضائه عند الحاجة دورات تدريبية مناسبة ورسمية تهدف إلى تعزيز مهارات أعضاء مجلس الإدارة ومعرفتهم.

ويعمل مجلس الإدارة على إبقاء أعضائه مطلعين على الدوام على التطورات في مجال الحوكمة وأفضل الممارسات في هذه الخصوص، ويجوز للمجلس تفويض ذلك إلى أي من لجانه المتخصصة .

ويتضمن النظام الأساسي لمصرف الريان إجراءات واضحة لحالات خلو منصب عضو مجلس الإدارة أو الإقالة (المادة رقم ٢٨ من النظام الأساسي).

مكافآت مجلس الإدارة

بحسب المادة رقم (٤٠) من النظام الأساسي؛ يتقاضى أعضاء المجلس تعويضاً عن حضورهم اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات لجان المجلس وفقاً لضوابط حددتها لائحة المكافآت والتعويضات الخاصة بمجلس الإدارة ، التي يعتمدها المجلس سنوياً ، وتقوم الجمعية العامة العادية بالموافقة عليها ويتم الإفصاح عن هذه التعويضات ضمن البيانات المالية.

رئيس مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة هو رئيس البنك ويمثله لدى الغير وأمام القضاء، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة ومنتجة والعمل على تحقيق مصلحة البنك كشركة والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح. ينصّ «ميثاق المجلس» على دور ومهام الرئيس بالتفصيل وفيما يلي أبرز ما ينص عليه الميثاق:

١- التأكد من قيام المجلس بمناقشة جميع المسائل الأساسيّة بشكل فعّال وفي الوقت المناسب

٢- الموافقة على جدول أعمال اجتماعه مع الأخذ بعين الاعتبار أيّة مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس

٣- تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعّال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة

٤- إتاحة كافة البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات والسجلات الخاصة بالشركة وبالمجلس ولجانه لأعضاء المجلس

٥- إيجاد قنوات التواصل الفعليّ بالمساهمين والعمل على إيصال آرائهم إلى المجلس

٦- إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين، بصورة خاصة، بالمشاركة الفعّالة وتشجيع العلاقات البنّاءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين وغير التنفيذيين

٧- إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التدقيق أو غيرها في ذلك

يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه، ويجوز للرئيس أن يفوض غيره من أعضاء المجلس في بعض صلاحياته.

تم تعيين سعادة الشيخ / محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني في مجلس إدارة مصرف الريان في نوفمبر ٢٠٢١م من قبل جهاز قطر للاستثمار ممثلاً بشركة «قطر القابضة». وبتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢١ عقب اليوم القانوني الأول للاندماج، قام مجلس إدارة مصرف الريان بصفته الكيان الدامج بانتخاب سعادة الشيخ / محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني رئيساً لمجلس إدارة الكيان الدامج وسعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني نائباً للرئيس.

إلتزامات أعضاء مجلس الإدارة

فيما يلي ملخص عن الإلتزامات الاساسية لأعضاء مجلس الإدارة:

١- الانتظام في حضور اجتماعات المجلس ولجانه، وعدم الانسحاب من المجلس إلا لضرورة وفي الوقت المناسب

٢- إعلاء مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح وتقديمها على المصلحة الخاصة

٣- إبداء الرأي بشأن المسائل الاستراتيجية للبنك، وسياستها في تنفيذ مشاريعها، ونظم مساءلة العاملين بها، ومواردها، والتعيينات الأساسيّة، ومعايير العمل بها

٤- مراقبة أداء البنك في تحقيق أغراضها وأهدافها، ومراجعة التقارير الخاصة بأدائها بما فيها التقارير السنويّة ونصف السنويّة والربعيّة (إعداد القوائم المالية للبنك)

٥- الإشراف على تطوير القواعد الإجرائية الخاصة بالحوكمة، والعمل على تطبيقها بالشكل الأمثل وفقا لهذا النظام

٦- استغلال مهاراتهم وخبراتهم المتنوعة بتنوع اختصاصاتهم ومؤهّلاتهم في إدارة البنك بطريقة فعالة ومنتجة، والعمل على تحقيق مصلحة البنك والشركاء والمساهمين وسائر أصحاب المصالح

٧- المشاركة الفعالة في الجمعيات العامة للبنك، وتحقيق مطالب أعضائها بشكل متوازن وعادل

٨- عدم الإدلاء بأية تصريحات أو بيانات أو معلومات دون إذن كتابي مسبق من الرئيس أو من يفوضه في ذلك، وعلى المجلس تسمية المتحدث الرسمي باسم البنك

٩- الإفصاح عن العلاقات المالية والتجارية، والدعاوى القضائية التي قد تؤثر سلبا على القيام بالمهام والوظائف الموكلة إليهم

ويجوز لأعضاء المجلس طلب رأي مستشار خارجي مستقل على نفقة البنك فيما يتعلّق بأيّة مسألة تخصّ البنك.

إلتزامات أعضاء المجلس الإضافية:

١- إدارة البنك بواجبات العناية والإخلاص وإعطاء الاهتمام والوقت الكافيين للعمل الموكل إليهم والتقيد بالسلطة المؤسسية للبنك كما هي محددة في القوانين والأنظمة واللوائح ذات الصلة.

٢- العمل على أساس معلومات واضحة وبحسن نية وبالعناية والاهتمام اللازمين لمصلحة البنك والمساهمين كافة.

العمل بفاعلية للالتزام بمسؤولياتهم تجاه البنك.

٣- حماية مصالح البنك والالتزام بالسرية الكاملة للمعلومات والامتناع عن أي إجراءات من شانها ان تؤدي إلى أي نوع من انواع الافصاح غير المسموح به أو استخدام أي معلومات تحمل طابع السرية.

٤- المشاركة في الاجتماعات بشكل منتظم بما فيها اجتماعات مجلس الإدارة واجتماعات الجمعية العامة واجتماعات اللجان المنبثقة عن المجلس وإثراء تلك الاجتماعات بمناقشاتهم وآرائهم، والمحاورة بفاعلية واستقلالية.

إجتماعات مجلس الإدارة

الدعوة للإجتماع

مجلس إدارة البنك يجتمع بناء على دعوة من الرئيس، ووفقا لما ينص عليه النظام الأساسي للبنك، وعلى الرئيس أن يدعو المجلس إلى الاجتماع متى طلب ذلك إثنان من الأعضاء على الأقل، وتوجه الدعوة لكل عضو مصحوبة بجدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لانعقاده بأسبوع على الأقل، ويجوز لأي عضو طلب إضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال.

مجلس إدارة البنك يعقد ستة اجتماعات على الأقل خلال السنة الواحدة، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة أشهر دون عقد اجتماع، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس. وللعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيله في الحضور والتصويت، على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو، وإذا تغيب عضو المجلس عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية، أو أربعة اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس أعتبر مستقيلاً. ويجوز المشاركة في اجتماع المجلس بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن المشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس وإصدار القرارات.

إجتماعات مجلس الإدارة في ٢٠٢١م

عقد مجلس إدارة مصرف الريان عدداً من الإجتماعات خلال العام ٢٠٢١م في التواريخ التالية :

– الإجتماع الأول :	٧ يناير ٢٠٢١م
– الإجتماع الثاني :	١٩ يناير ٢٠٢١م
– الإجتماع الثالث :	١٩ أبريل ٢٠٢١م
– الإجتماع الرابع :	١٣ يوليو ٢٠٢١م
– الإجتماع الخامس :	٢٨ نوفمبر ٢٠٢١م
– الإجتماع السادس :	١٢ ديسمبر ٢٠٢١م

قرارات المجلس

تصدر قرارات مجلس إدارة مصرف الريان بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه رئيس الاجتماع، ويحرر محضر لكل اجتماع، يحدد فيه أسماء الأعضاء الحاضرين والغائبين، ويبين ما دار بالاجتماع، ويوقع من رئيس الاجتماع وأمين السر، وللعضو الذي لم يوافق على أي قرار اتخذه المجلس أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع. ويجوز للمجلس، في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال، إصدار بعض قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضائه كتابة على تلك القرارات، وعلى أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها محضر اجتماعه.

ولقد أصدر مجلس الإدارة عدداً من القرارات والتوصيات خلال عام ٢٠٢١م تقع ضمن أعمال المجلس ومهامه ومسؤولياته، والتي تصب في مصلحة البنك وكل من حملة الأسهم وأصحاب المصالح.

ويمارس مجلس إدارة مصرف الريان صلاحياته ومسؤولياته وفقاً لما ورد في النظام الأساسي لمصرف الريان وعقد تأسيسه، ووفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي مع مراعاة كل من نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ومبادئ الحوكمة في البنوك الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ويعتبر المجلس مسؤولاً مسؤولية جماعية عن الإشراف على إدارة مصرف الريان بالطريقة المناسبة مع الالتزام بما ورد في ميثاق أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى قيام المجلس بالموافقة على الأهداف الاستراتيجية وإعتماد السياسات التي تعتبر الضابط لعمل مصرف الريان

أمين سر مجلس الإدارة

يصدر مجلس إدارة البنك قراراً بتسمية أمين سر المجلس، وتكون الأولوية للحاصلين على شهادة جامعية في القانون أو المحاسبة من جامعة معترف بها أو ما يعادلها، ولمن تكون له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في تولّي شؤون شركة مدرجة. ولأمين السر بعد موافقة الرئيس الاستعانة بمن يراه من العاملين بالشركة في أداء مهام عمله.

عيّن مجلس إدارة مصرف الريان بصفته الكيان الدامج بموجب القرار رقم ٢٠٢١/٦/٤ الصادر بتاريخ ١٢ ديسمبر ٢٠٢١م السيد طوني مرهج أميناً للسر الذي يعمل ضمن وحدة مستقلة تتبع مباشرة لمجلس الإدارة. كما قام المجلس بالمصادقة على الميثاق الخاص بأعمال ومسؤوليات أمين السرّ والمهام المناطة بدوره والتي تم وضعها وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة النافذة والنظام الأساسي للبنك. ويعمل أمين السرّ عن كثب مع رئيس المجلس ورؤساء لجان المجلس للإعداد لاجتماعات المجلس واجتماعات اللجان كما ويلعب دوراً أساسيا في تسهيل الاتصالات بين أعضاء المجلس والإدارة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى أمين السرّ في المصرف الإشراف على تنفيذ إطار الحوكمة بالبنك. يحمل السيد / مرهج شهادة ماجستير في الألسنية والترجمة القانونية ومن ضمنها دراسات القانون ولديه خبرة تزيد عن ١٥ عاماً في مجال الحوكمة ومتابعة الالتزام والشؤون القانونية.

لجان مجلس الإدارة

فوّض مجلس الإدارة جزءاً من مسؤولياته وصلاحياته إلى عدد من اللجان وقد تم إنشاء لجان المجلس وفقاً لمتطلبات الحوكمة المنصوص عليها في القوانين والأنظمة ذات الصلة ومتطلبات عمل البنوك. جميع لجان المجلس تعمل ضمن مواثيق مكتوبة تحدد كيفية تشكيلها ومسؤولياتها وصلاحياتها وآلية عملها. توثق جميع اجتماعات اللجان وقراراتها في محاضر مكتوبة يوقع عليها رئيس اللجنة وأمين السرّ وترفع قرارات اللجان إلى مجلس الإدارة مجتمعاً للمصادقة عليها. لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضواً في اي لجنة من لجان المجلس ولا يجوز لأعضاء لجنة التدقيق أن يكونوا أعضاء في أي لجنة أخرى من لجان المجلس.

عقب اليوم القانوني الأول للاندماج بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١، قام مجلس الإدارة بإعادة هيكلة شاملة لجميع لجانه. يغطي هذا التقرير تشكيلة اللجان وأعمالها قبل وبعد اليوم القانوني الأول للاندماج.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كانت لجان مجلس الإدارة على الشكل الآتي:

اللجنة التنفيذية

المسؤوليات الرئيسية للجنة قبل اليوم القانوني الأول للاندماج:

- مراجعة المهام الرئيسية لمجلس الإدارة.
- مناقشة وإجازة المسائل التي تقع ضمن صلاحيات مجلس الإدارة أو تلك التي تطرأ بين إجتماعات المجلس.
- تقديم التقارير والتوصيات لمجلس الإدارة وعند الطلب.
- التوصية وإجازة المسائل المالية وفقاً لجدول الصلاحيات.
- التوصية بالموافقة على السياسات واللوائح أو أي تعديلات أو إضافات.
- الموافقة أو التوصية بسقوف التعامل مع الدول والبنوك الجديدة التي يتعامل معها البنك وإدخال التعديلات الضرورية.

عقدت اللجنة الإجتماعات التالية في العام ٢٠٢١ :

الإجتماع الأول:	١١ يناير ٢٠٢١م
الإجتماع الثاني:	١٤ أبريل ٢٠٢١م
الإجتماع الثالث:	٥ يوليو ٢٠٢١م
الإجتماع الرابع:	١١ أكتوبر ٢٠٢١م

أبرز أعمال وقرارات اللجنة في العام ٢٠٢١ :

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢١، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها. ومن أبرزها:

- مناقشة عدد من عمليات التمويل والموافقة عليها أو التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها
- مراجعة مختلف أنشطة البنك وأعماله ورفع التوصيات لمجلس الإدارة وفق المقتضى

عضوية اللجنة قبل اليوم القانوني الأول (من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١):

- السيد/ تركي محمد الخاطر رئيساً
- السيد/ عبد الرحمن الخيارين عضواً
- الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني عضواً
- الشيخ / علي بن جاسم آل ثاني عضواً

عضوية اللجنة بعد اليوم القانوني الأول (من ١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١):

- الشيخ/ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني رئيساً
- السيد/ تركي محمد الخاطر عضواً
- الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني عضواً
- الشيخ / علي بن جاسم آل ثاني عضواً

لم تعقد اللجنة أي اجتماع في الفترة الممتدة من ١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١. تم تعديل مهام اللجنة بعد اليوم القانوني الأول للاندماج بنقل صلاحيات ومهام لجنة الاستثمار للمجموعة إليها بالإضافة إلى مسؤولياتها الرئيسية المذكورة اعلاه.

لجنة المخاطر والسياسات

المسؤوليات الرئيسية للجنة قبل اليوم القانوني الأول للاندماج:

إدارة المخاطر

أ- المخاطر التشغيلية

١- مراجعة مدى فعالية إدارة المخاطر على مستوى البنك ككل

٢- تقييم المخاطر الجوهرية الجديدة التي تؤثر على البنك

٣- تحديد المخاطر الاستراتيجية الحديثة بما في ذلك من أمور مؤسسية مثل الأطر الرقابية وتطوير الأعمال وما شابه ذلك

٤- مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر (Key Risk Indicators) وتحديد الأمور التي يجب أن تسترعي اهتمام مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي

٥- مراجعة الخسائر التشغيلية المؤثرة

٦- مراجعة جميع سياسات المخاطر بصورة سنوية

٢- مخاطر الإئتمان

١- مراجعة السياسات الإئتمانية بصورة سنوية

٢- تحديد ومراجعة الضمانات عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً

٣- اعتماد ومراجعة الحدود القصوى للتعاملات مع البنوك الأخرى والحدود القصوى للتعاملات في الدول الأخرى عند اللزوم وعلى الأقل مرة سنوياً

٤- مراجعة المتأخرات والحسابات المتعثرة والتوصية بالمخصصات المناسبة لذلك

٥- تقييم الشطب أو الإعادة إلى الربحية مقابل مستويات التخصيص

٦- مراجعة ومراقبة الدعاوي المرفوعة وعمليات التحصيل

ج - مراقبة مخاطر السمعة وجميع المخاطر التي لم تتم تغطيتها أعلاه

د- سياسات البنك: دراسة وتطوير وتحديث السياسات التي تحتاج موافقة مجلس الإدارة

عقدت اللجنة الإجتماعات التالية في العام ٢٠٢١ :

الإجتماع الأول: ١٥ أبريل ٢٠٢١م

الإجتماع الثاني: ٥ يوليو ٢٠٢١م

الإجتماع الثالث: ٤ أكتوبر ٢٠٢١م

أبرز أعمال وقرارات اللجنة في العام ٢٠٢١ :

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠٢١، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها. ومن أبرزها:

- تقييم رأس المال الداخلي والمراجعة الإشرافية ICAAP
- مراجعة واعتماد خطة التعافي واختبارات الضغط
- مناقشة واعتماد مختلف السياسات في مصرف الريان
- مناقشة التقارير الدورية للمخاطر واتخاذ الإجراءات المناسبة بحسب المقتضى

عضوية اللجنة قبل اليوم القانوني الأول (من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١):

السيد تركي محمد الخاطر رئيساً

السيد / ناصر جار الله المري عضواً

السيد / عبد الله المالكي عضواً

عقب اليوم القانوني الأول للاندماج بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ قام مجلس الإدارة بإعادة هيكلة جميع لجانه وتم تعديل مسؤوليات هذه اللجنة لتضم جميع المسائل الخاصة بمتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وفقاً لمتطلبات مصرف قطر المركزي وتم تغيير مسمى اللجنة لتصبح «لجنة المخاطر ومتابعة الالتزام». اللجنة مسؤولة حالياً عن جميع إدارة المخاطر ومسائل الالتزام ومكافحة غسل الأموال وفقاً لمتطلبات المصرف المركزي ووضع سياسات المخاطر والالتزام ومكافحة غسل الأموال. كما تم تعديل عضوية اللجنة لتصبح على الشكل التالي:

عضوية اللجنة بعد اليوم القانوني الأول (من ١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١):

السيد تركي محمد الخاطر رئيساً

السيد عبد الرحمن الخيارين عضواً

السيد محمد العبدالله عضواً

لم تعقد اللجنة أي اجتماع في الفترة الممتدة من ١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

لجنة الإستثمار للمجموعة

المسؤوليات الرئيسية للجنة قبل اليوم القانوني الأول للاندماج:

- وضع وتعديل سياسات الإستثمار لمصرف الريان والتي تتضمن ١- سياسات مصرف الريان و٢- حدود المخاطر التي تتضمن الخطوط العريضة للإستثمار، و٣- حدود الإستثمار في كل قطاع و حدود الإستثمار الخاصة بالبلدان و٤- تحديد مجالات الإستثمارات المحظورة.
- مراجعة وإعتماد العمليات الإستثمارية للمجموعة، فيما يتوافق مع حدود للإستثمار الموضوعة للصفقة الواحدة أو لمجموع الصفقات على مدار العام وفقاً لما هو وارد في سياسة الإستثمار.
- مراقبة إدارة محفظة الإستثمار للمجموعة للتأكد من الالتزام بما ورد في سياسة الإستثمار.
- تقييم أداء محفظة إستثمار مصرف الريان اعتماداً على مقارنة العائد الحقيقي بالعائد المتوقع، بالإضافة إلى مقارنته مع المؤشرات الأخرى المعتمدة من قبل مجلس الإدارة. ويأخذ التقييم في الإعتبار مدى إلتزام الإستثمار مع التوجيهات في سياسة الإستثمار لمصرف الريان.
- مراجعة التحاليل الدورية والتقارير لكل من محافظ المجموعة الإستثمارية .
- مراجعة الإستثمارات الاستراتيجية لمصرف الريان كلما دعت الحاجة.
- القيام بواجبات اخرى وتحمل مسؤوليات والتمتع بصلاحيات وفقاً لتكليف المجلس .
- إعداد التقارير وتقديمها إلى المجلس لاطلاعه على القرارات الإستثمارية التي اتخذت، والسياسات وأداء الإستثمارات.
- القيام بواجبات أخرى، كلما تطلب الأمر ذلك، وفقاً للتغييرات في سياسة مجلس الإدارة أو تعليمات مصرف قطر المركزي أوهيئة قطر للأسواق المالية أو تبعاً لتطورات السوق.
- الموافقة على الصفقات الإستثمارية وفقاً للأسقف المحددة للجنة ورفع التوصيات بالصفقات ذات السقوف الأعلى للموافقة عليها من قبل المجلس.
- دعوة الأشخاص المعنيين لإجتماعات اللجنة لتقديم الرأي في المجالات ذات الاختصاص.

عقدت اللجنة الإجتماعات التالية في العام ٢٠٢١

الإجتماع الأول : ١٥ أبريل ٢٠٢١م

الإجتماع الثاني : ٦ يوليو ٢٠٢١م

الإجتماع الثالث : ١١ أكتوبر ٢٠٢١م

أبرز أعمال وقرارات اللجنة في العام ٢٠٢١:

- مناقشة استثمارات مصرف الريان داخل وخارج قطر ورفع التوصيات لمجلس الإدارة وفق المقتضى

عضوية اللجنة قبل اليوم القانوني الأول (من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١):

الشيخ علي بن جاسم آل ثاني رئيساً

السيد محمد العبدالله عضواً

الشيخ ناصر بن حمد آل ثاني عضواً

السيد ناصر جارالله المري عضواً

السيد أحمد الشيخ عضواً

السيد هيثم قاطرجي عضواً

عقب اليوم القانوني الأول للاندماج بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ قام مجلس الإدارة بإعادة هيكلة جميع لجانه وتم إلغاء هذه اللجنة وضمّ صلاحياتها ومسؤولياتها إلى اللجنة التنفيذية.

لجنة التدقيق والإلتزام

المسؤوليات الرئيسية للجنة قبل اليوم القانوني الأول للاندماج:

- تعيين المدققين الخارجيين سنوياً وإعتماد سياستهم للتعاقد .
- الإشراف ومتابعة إستقلال المدققين الخارجيين وموضوعيتهم ومناقشتهم حول طبيعة التدقيق وفعاليته ونطاقه وفقاً لمعايير التدقيق الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.
- مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة عمله وأي استفسارات أو ملاحظات مهمة يطلبها من الإدارة العليا في المصرف وكذلك ردود الإدارة التنفيذية.
- تولي كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي ومثال ذلك التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح والعزل، والاتعاب، ونطاق ونتائج التدقيق والتفتيش للمهام التي تم تكليفه بها.
- ضمان التنسيق بين المدققين الداخليين والمدقق الخارجي.
- الاجتماع مع المدير المالي في المصرف أو الشخص الذي يتولى مهامه والمدققين الداخليين والخارجيين مرة واحدة في السنة على الأقل.
- دراسة أي مسائل مهمة وغير عادية تتضمنها أو سوف تتضمنها التقارير المالية.
- تعيين رئيس جهاز إدارة التدقيق الداخلي أو إقالته والإشراف على فعاليته.

- تعين مسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال منوطة به كافة المهام المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- الإشراف ومتابعة إدارة التدقيق الداخلي وإدارة الإلتزام والتأكد من إستقلاليتهم وكذلك مناقشة وتوصية الخطة السنوية والتدريب المناسب لهم.
- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية وإعتماد تقارير التدقيق الداخلي والخارجي للبنك، ومتابعة تصويب المخالفات الواردة فيها ووضع الضوابط اللازمة لضمان عدم تكرارها.
- التنسيق مع لجنة إدارة المخاطر حول تقييم أنظمة إدارة المخاطر والتحوط لها.
- مراجعة وتوصية ميثاق وسياسات وإجراءات العمل لإدارة التدقيق الداخلي ولإدارة الإلتزام بصورة سنوية.
- الإشراف على أعمال إدارة الإلتزام التي تحدد وتقيم وتقدم الاستشارة وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة. كذلك تحديد وضعها في الهيكل التنظيمي بالشكل الذي يؤمن لها الاستقلالية والفاعلية اللازمة. وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير للجنة والإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات في اطار سياسة واضحة وكافية.
- ضمان وجود سياسات واجراءات وأنظمة وضوابط فعالة فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لمتطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعليمات البنك المركزي ذات العلاقة الصادرة في مايو للعام ٢٠٢٠ م
- مراجعة التقارير الربعية التي تعدها إدارة الإلتزام.
- وضع قواعد تجاز بواسطة مجلس الإدارة يتمكن من خلالها العاملون بالبنك من التبليغ بسرية عن شكوكهم حول أي مسألة يحتمل أن تثير الريبة، وضمان وجود ترتيبات مناسبة تسمح بإجراء تحقيق مستقل وعادل حول هذه المسائل مع ضمان منح العامل المُبَلِّغ السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي (سياسة حماية المبلغين).
- الإشراف على دقة وصحة البيانات المالية والتقارير السنوية والنصف سنوية والربعية، ومراجعة تلك البيانات والتقارير الخاصة بالتقيد بمعايير المحاسبة والإدارج في السوق والإفصاح.
- التأكد من أن تتضمن مهام التدقيق الداخلي مراجعة أنشطة مسؤول مراقبة الإلتزام.
- تقييم مدى تأثير اللوائح التنظيمية الجديدة على مصرف الريان.
- مراجعة التقرير السنوي لمسؤول مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

دراسة أي مسائل أخرى يحددها مجلس الإدارة.

عقدت اللجنة الإجتماعات التالية في العام ٢٠٢١ :

الإجتماع الأول:	١٩ يناير ٢٠٢١م
الإجتماع الثاني:	١٣ أبريل ٢٠٢١م
الإجتماع الثالث:	١٩ أبريل ٢٠٢١م
الإجتماع الرابع:	١٣ يوليو ٢٠٢١م
الإجتماع الخامس:	١٤ سبتمبر ٢٠٢١م
الإجتماع السادس:	١٨ أكتوبر ٢٠٢١م

أبرز أعمال وقرارات اللجنة في العام ٢٠٢١ :

- مراجعة ومناقشة تقرير المدققين المستقلين بشأن مراجعة نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية المرحلية وتقرير تدقيق البيانات الختامية للعام ٢٠٢١ بما في ذلك كتاب الإدارة
- مراجعة ومناقشة البيانات المالية المرحلية والختامية للعام ٢٠٢١ والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها
- مراجعة وتعزيز الرقابة الداخلية على التقارير المالية
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية للتدقيق الداخلي عن أنشطة ونتائج التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ونظام التحكم بالمخاطر للعام ٢٠٢١ واتخاذ الإجراءات المناسبة بحسب المقتضى
- الموافقة على استراتيجية وخطة التدقيق الداخلي للعام ٢٠٢١
- مراجعة عروض شركات التدقيق والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح المدقق الخارجي للعام ٢٠٢١
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية حول الالتزام

في ١٢ ديسمبر ٢٠٢١ وعقب إتمام الاندماج مع بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. قام مجلس الإدارة بإعادة هيكلة جميع لجانه وتم تعديل مسؤوليات هذه اللجنة بحيث تم فصل مسؤوليات متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وضمها إلى لجنة المخاطر وفقاً لمتطلبات عمل البنوك ومصرف قطر المركزي.

عضوية اللجنة قبل اليوم القانوني الأول (من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١):

السيد/ طامي أحمد البنعلي	رئيساً
السيد/ / عبد الله المالكي	عضواً
السيد/ ناصر جار الله المري	عضواً

عقب اليوم القانوني الأول للاندماج بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ قام مجلس الإدارة بإعادة هيكلة جميع لجانه وتم تعديل مسؤوليات هذه اللجنة بحيث تم تعديل مسمى هذه اللجنة لتصبح «لجنة التدقيق» وتم فصل مسؤوليات متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وضمها إلى لجنة المخاطر وفقاً لمتطلبات عمل البنوك ومصرف قطر المركزي. لم يطرأ تعديل على أعضاء هذه اللجنة بعد الاندماج. لم تعقد اللجنة أي اجتماع في الفترة الممتدة من ١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

لجنة المكافآت والتعويضات

المسؤوليات الرئيسية للجنة قبل اليوم القانوني الأول للاندماج:

- تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في البنك سنوياً، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس وأعضاء المجلس، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس على ٥٪ من الربح الصافي للبنك بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين
- تحديد أسس منح البدلات والحوافز بالبنك للإدارة العليا والموظفين ومنها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها
- تحديث لائحة المكافآت والتعويضات سنوياً وكلما دعت الضرورة إلى ذلك
- إقتراح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، مع الأخذ بعين الإعتبار ما يلي:
- قيمة المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بعد مقارنتها بما هو مقدم في المؤسسات المالية المحلية والإقليمية المشابهة
- الأرباح والإنجازات التي حققها البنك خلال السنة المالية ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة
- الظروف الإقتصادية والمالية خلال السنة المالية
- مسؤوليات ونطاق مهام أعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا
- مراعاة القوانين التي تحدد قيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمواد ذات العلاقة في النظام الأساسي لمصرف الريان
- عرض سياسة ومبادئ المكافآت على المساهمين في جمعية عامة للموافقة عليها وإعلانها للجمهور.

عقدت لجنة المكافآت والتعويضات إجتماعاً واحداً بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٢١م.

أبرز أعمال وقرارات اللجنة في العام ٢٠٢١ :

- المراجعة السنوية للائحة مكافآت وأتعاب وبدلات أعضاء مجلس الإدارة
- توصية مكافآت رئيس وأعضاء مجلس الإدارة تمهيدا لعرضها على الجمعية العامة
- المراجعة السنوية للسياسة العامة لمنح المكافآت بالبنك للإدارة العليا والموظفين
- توصية مجلس الإدارة فيما يخص مكافآت الإدارة التنفيذية والموظفين
- توصية مجلس الإدارة فيما يخص مكافآت هيئة الرقابة الشرعية

عضوية اللجنة قبل اليوم القانوني الأول (من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١):

السيد/ عبد الله أحمد المالكي	رئيساً
الشيخ / ناصر بن حمد آل ثاني	عضواً
السيد/ محمد إبراهيم العبد الله	عضواً

عقب اليوم القانوني الأول للاندماج بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ قام مجلس الإدارة بإعادة هيكلة جميع لجانه وتم ضم هذه اللجنة إلى لجنة الترشيحات والحوكمة في لجنة واحدة تسمى «لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت». أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بعد اليوم القانوني الأول (من ١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) هم على الشكل التالي:

السيد/ عبد الله بن ناصر المسند	رئيساً
السيد / عبد الرحمن الخيارين	عضواً
السيد/ محمد العبد الله	عضواً

لم تعقد لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت أي اجتماع في الفترة الممتدة من ١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

لجنة الترشيحات والحوكمة

المسؤوليات الرئيسية للجنة قبل اليوم القانوني الأول للاندماج:

١- وضع سياسة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة والتصوية للجمعية العامة بالموافقة عليها

٢- تلقي ودراسة طلبات الترشح لعضوية مجلس الإدارة ورفع التوصية بهذا الشأن

٣- وضع مشروع خطة التعاقب على إدارة البنك لضمان سرعة تعيين البديل المناسب لشغل الوظائف الشاغرة بالبنك

٤- ترشيح من تراه مناسبا لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا

٥- رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلا شاملا لأداء المجلس محددا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن

٦- مراجعة تقرير الحوكمة السنوي لمصرف الريان، والتوصية بإعتماده من المجلس.

٧- وضع برنامج تعريفي للأعضاء الجدد، وإقتراح برامج تدريبية لهم عند الحاجة.

عقدت لجنة الترشيحات والحوكمة إجتماعاً واحداً بتاريخ ١٢ يناير ٢٠٢١م.

أبرز أعمال وقرارات اللجنة في العام ٢٠٢١ :

- مناقشة التقرير السنوي الحوكمة والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليه تمهيداً لعرضه على الجمعية العامة لإقراره
- مراجعة تقرير المدقق الخارجي حوال التزام مصرف الريان بتعليمات الحوكمة واتخاذ الإجراءات المناسبة وفق المقتضى
- مراجعة البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس الإدارة

عضوية اللجنة قبل اليوم القانوني الأول (من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣٠ نوفمبر ٢٠٢١):

السيد/ عبد الرحمن الخيارين	رئيساً
السيد/ محمد إبراهيم العبد الله	عضواً
السيد/ طامي أحمد البنعلي	عضواً

عقب اليوم القانوني الأول للاندماج بتاريخ ١ ديسمبر ٢٠٢١ قام مجلس الإدارة بإعادة هيكلة جميع لجانه وتم ضم هذه اللجنة إلى لجنة المكافآت والتعويضات في لجنة واحدة تسمى «لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت». أعضاء لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بعد اليوم القانوني الأول (من ١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١) هم على الشكل التالي:

السيد/ عبد الله بن ناصر المسند	رئيساً
السيد / عبد الرحمن الخيارين	عضواً
السيد/ محمد العبد الله	عضواً

لم تعقد لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت أي اجتماع في الفترة الممتدة من ١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٤- هيئة الرقابة الشرعية

يرجى مراجعة القسم رقم (١١) من التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

٥- الإدارة العليا والهيكل التنظيمي

يعيَّن مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرف الريان وجميع المدراء في مناصب الإدارة العليا التابعة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة أو لمجلس الإدارة.

وفيما يلي طاقم الإدارة العليا لمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م:

فهد بن عبدالله آل خليفة
الرئيس التنفيذي للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: ١٠ آلاف سهم

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس ادارة بنك الريان - بريطانيا
- عضو مجلس إدارة الخليجي فرنسا
- عضو مجلس إدارة أكاديمية قطر للمال والأعمال (QFBA)

حمد الكبيسي
رئيس قطاع الموارد البشرية للمجموعة
ورئيس قطاع العمليات بالوكالة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

محمد العمادي
رئيس قطاع الأعمال للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: ٤١٣٦٠ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً:

- عضو مجلس إدارة أكاديمية قطر (مؤسسة قطر)
- عضو مجلس ادارة شركة ضمان للتأمين الإسلامي (بيمة) ممثلا عن مصرف الريان
- عضو مجلس ادارة الريان للاستثمار ممثلاً عن مصرف الريان
- عضو لجنة البنوك والاستثمارات في غرفة تجارة قطر

عمر العمادي
رئيس قطاع المخاطر للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

شابير بركات علي
رئيس القطاع
المالي للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

طاهر بيرزاده
مساعد المدير العام، الخزينة
والمؤسسات المالية للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

خالد فخرو
مدير عام، الإدارة الهندسية

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: ٨٣٤٢٩٧ سهماً

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

إيمان النعيمي
رئيس علاقات الشركة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

معتز الدعنا
رئيس متابعة الالتزام ومكافحة غسيل الأموال للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

عادل عطية
مساعد المدير العام، التدقيق الداخلي للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

عبد المنعم الحسن
مساعد المدير العام، الشؤون القانونية للمجموعة

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

فوزي صيام
المدير التنفيذي – التدقيق الشرعي

عدد الأسهم المملوكة في مصرف الريان بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ يناير ٢٠٢١: لا يوجد

المناصب الأخرى التي يشغلها حالياً: لا يوجد

فيما يلي الهيكل التنظيمي لمجموعة مصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

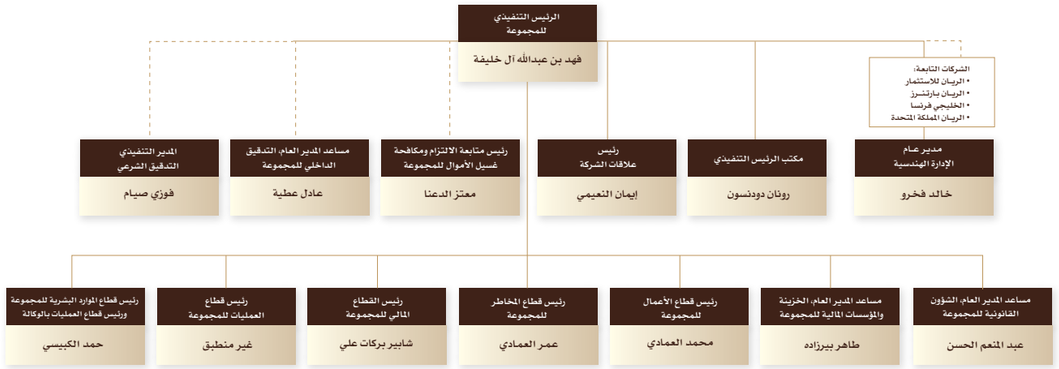

٦- سياسات الرقابة الداخلية في مصرف الريان

يلتزم مصرف الريان في عمله بإتباع مجموعة من السياسات التي تشكل الإطار الرقابي على عمل البنك وكافة أنشطته ، ويقوم المصرف بشكل دوري -وعند الحاجة- بتحديث هذه السياسات، ومن ثم عرضها على مجلس الإدارة أو اللجنة المختصة لإعتمادها. وفيما يلي السياسات المعتمدة بمصرف الريان كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١:

١ سياسة الإئتمان
٢ سياسة الخسائر الإئتمانية المتوقعة
٣ سياسة الإلتزام
٤ إطارومنهجيات وسياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية
٥ سياسة الإسناد الخارجي
٦ سياسة تقييم مدى كفاية رأس المال الداخلية وإطار تنفيذها
٧ سياسة الحفاظ على السيولة التمويلية الاحتياطية
٨ سياسة إدارة المخاطر المتعلقة بالسيولة
٩ سياسة إدارة مخاطر السوق
١٠ سياسة التعافي من الكوارث
١١ سياسة إدارة مخاطر العمليات
١٢ سياسة الأمن السيبراني
١٣ إطار الأمن السيبراني
١٤ سياسة حماية أمن المعلومات
١٥ سياسة الحفاظ على استمرارية الأعمال
١٦ سياسة إطار عمل السويفت
١٧ سياسة تقنية المعلومات
١٨ إجراءات البنية التحتية وإصدار الأنظمة الرقمية
١٩ معايير تغيير الإدارة
٢٠ معايير إدارة الأنظمة الرقمية للمشاريع
٢١ معايير تطوير التطبيقات
٢٢ منهجية إختبار الأنظمة الرقمية
٢٣ سياسة قواعد السلوك المهني
٢٤ سياسة الموارد البشرية
٢٥ سياسة إدارة الخصوم والأصول والخزينة
٢٦ سياسة التدقيق الداخلي
٢٧ سياسة الإستثمار
٢٨ سياسة الشريعة
٢٩ إطار نظام الحوكمة
٣٠ سياسة إدارة الخدمات المصرفية للأفراد
٣١ سياسة عمليات الفروع
٣٢ السياسة المالية
٣٣ السياسة الاجتماعية
٣٤ سياسة الافصاح والتعامل مع الشائعات وعلاقات المستثمرين
٣٥ سياسة التعاقد مع الأطراف ذات العلاقة
٣٦ سياسة تنظيم تعارض المصالح
٣٧ سياسة تنظيم العلاقة مع اصحاب المصالح
٣٨ سياسة توزيع الأرباح
٣٩ سياسة تفويض الصلاحيات
٤٠ سياسة الموافقة على منح التمويلات

كما قام البنك بتطوير واعتماد إطار تنظيمي لمكافحة الجرائم المالية وخصص عدد من السياسات والإرشادات المتعلقة بذلك:

سياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية للعام ٢٠٢١م

١ حوكمة الإلتزام بمكافحة الجرائم المالية
٢ إطار مكافحة الجرائم المالية
٣ إطار تأكيد مكافحة الجرائم المالية ورصدها
٤ منهجية تقييم مخاطر غسل الأموال الشاملة للبنك
٥ منهجية تصنيف مخاطر العملاء
٦ نموذج تقييم مخاطر العملاء
٧ مدى رغبة البنك في تقبل مخاطر الجرائم المالية
٨ تصنيف مخاطر قطاع العمل
٩ تصنيف مخاطر الدولة (أو النطاق الجغرافي/دائرة الاختصاص)
١٠ تقييم المخاطر المتأصلة لعملية غسل الاموال الشمولية في البنك
١١ التقييم التنازلي لمخاطر البنك
١٢ التقييم التصاعدي لمخاطر البنك
١٣ سياسة مكافحة غسل الاموال ومكافحة تمويل الإرهاب
١٤ سياسة الوقاية ضد الجرائم المالية
١٥ سياسة قبول العملاء
١٦ سياسة الأشخاص السياسيين ممثلو المخاطر
١٧ سياسة التعامل مع العقوبات وقوائم الحظر
١٨ سياسة مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
١٩ سياسة التعامل مع البنوك المراسلة
٢٠ سياسة مكافحة الرشوة والفساد
٢١ سياسة مكافحة الاحتيال
٢٢ سياسة حماية المبلغين
٢٣ سياسة التعامل مع الحسابات الجامدة والمبالغ الغير مطالب بها
٢٤ سياسة إعتماد المنتجات والخدمات الجديدة
٢٥ السياسة العامة لحماية البيانات البنكية
٢٦ سياسة مكافحة الجرائم الإلكترونية
٢٧ سياسة الشفافية الضريبية و الإلتزام بالإفصاح الضريبي بحسب متطلبات الجهات الرقابية والاتفاقيات الدولية
٢٨ سياسة تعامل البنك مع استغلال المعلومات الباطنية عن السوق وتداولات المطلعين في البنك
٢٩ إرشادات النهج القائم على المخاطر
٣٠ إرشادات اعرف عميلك، العناية الواجبة، والعناية الواجبة المشددة
٣١ إرشادات التعرف على المستفيد الفعلي
٣٢ الإرشادات الخاصة بالأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر
٣٣ إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات
٣٤ إرشادات التعامل مع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة و الذهب
٣٥ الإرشادات الخاصة بالمعاملات النقدية الكبيرة
٣٦ إرشادات التحقق من وجود الأسماء على قوائم العقوبات
٣٧ إرشادات الإبلاغ عن العمليات المشبوهة
٣٨ إرشادات مكافحة غسل الأموال عبر التمويل التجاري
٣٩ إرشادات التعامل مع البنوك المراسلة
٤٠ إرشادات مراقبة عمليات العملاء
٤١ إرشادات مراقبة عمليات الموظفين
٤٢ إرشادات التحقق من الاخبار السلبية
٤٣ إرشادات مكافحة الرشوة والفساد
٤٤ إرشادات العقوبات ورفض الحسابات
٤٥ إرشادات التعامل مع استغلال المعلومات الباطنية عن السوق وتداولات المطلعين في البنك
٤٦ إرشادات حفظ الوثائق والسجلات
٤٧ جدول تفويض الصلاحيات المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية
٤٨ إرشادات التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات ضمن إطار مكافحة الجرائم المالية

٧- تقيد مصرف الريان بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق

يفصح مصرف الريان عن تقاريره المالية المرحلية والسنوية وفقاً للقوانين والأنظمة المنطبقة كذلك يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان والإدارة العليا وتحديثها دورياً بما في ذلك عدد الأسهم التي يملكونها وكبار المساهمين الذين يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٪ أو أكثر من رأسمال البنك على الموقع الإلكتروني للبنك وفي التقرير السنوي للحوكمة.

علاوة على ذلك، قام المجلس باعتماد سياسة للإفصاح والشفافية وفقاً لقواعد بورصة قطر المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الحساسة للمساهمين والسوق ولضمان الإفصاح بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب وتعالج تلك السياسة كيفية التعامل مع الشائعات ويقوم المصرف بالإفصاح عن جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة، وجميع القرارات ذات الطبيعة الحساسة من ضمنها التقارير المالية لبورصة قطر قبل وبعد كل اجتماع من اجتماعات المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يحرص المصرف على إبقاء جميع السادة المساهمين والمستثمرين والعملاء وجميع أصحاب المصالح الآخرين على علم بجميع أنشطته وخدماته وأعماله الجديدة وذلك من خلال نشر البيانات الصحفية بصورة دورية في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وإبلاغ صورة منها إلى السوق والجهات الرقابية المعنية. وخلال اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية، يحرص المصرف على إعطاء المساهمين الفرصة لممارسة حقهم في طرح أي سؤال حول وضع البنك وأعماله.

يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن البيانات المالية المرحلية أو الختامية بعد إجراء المراجعات اللازمة وبناء على تقرير المدقق المستقل وتوصية لجنة التدقيق والإدارة العليا بأن المعلومات المفصح عنها هي معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة من كافة النواحي الجوهرية. أما بالنسبة إلى عمليات الإفصاح الاخرى لأي معلومات غير مالية فإنها تخضع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تضع إجراءات محددة لمراجعة أي معلومات أو بيانات صحفية قبل نشرها للجمهور وتتطلب موافقة أكثر من طرف واحد من بينها إدارة الالتزام والشؤون القانونية، بحسب الأحوال، وموافقة الرئيس التنفيذي و/أو رئيس مجلس الإدارة وذلك للتأكد من صحتها ودقتها.

هذا وتوزع التقارير المالية المدققة على جميع المساهمين ضمن التقرير السنوي الذي يتم إعداده وتوزيعه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية كما تنشر البيانات المالية في الصحف المحلية وهي متوفرة بشكل دائم على الموقع الإلكتروني للبنك ولدى بورصة قطر. كما يفصح المصرف عن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة العليا في التقارير السنوية المدققة ويفصح عن أعمال وأنشطة وإنجازات مجلس الإدارة عن كل عام في تقرير مجلس الإدارة الذي يعرض على الجمعية العامة السنوية ويتم الإفصاح كذلك عن أعمال الإدارة العليا من خلال عرض نبذة عن إنجازات كافة إدارات وأقسام البنك في التقرير السنوي الذي يوزع على المساهمين في كل جمعية عامة سنوية.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ قام البنك بجميع الإفصاحات المطلوبة في القوانين والأنظمة المنطبقة سواء على موقعه الإلكتروني أو الصحف ومواقع التواصل الإجتماعي التابعة له أو في التقرير السنوي. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للمصرف (www.alrayan.com).

٨- تقيد مصرف الريان بأنظمة الرقابة الداخلية عند تحديد المخاطر وإدارتها

يولي مجلس الإدارة اهتماما خاصاً بالرقابة الداخلية بتحديد واضح لمسئوليات إدارات الرقابة الداخلية بما في ذلك وضعها في الهيكل التنظيمي وعلاقتها ببقية الإدارات والوظائف بالشكل الذي يؤمن لها الإستقلالية والفاعلية اللازمة وتوفير الموارد الكافية والقنوات السريعة والواضحة لرفع التقارير لمجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية وتزويدها بالصلاحيات اللازمة للوصول للمعلومات لممارسة مهامها بشكل فاعل. كما تقوم الإدارة التنفيذية بالتعاون والتنسيق مع مسؤولي إدارات الرقابة الداخلية بإتخاذ الإجراءات التصحيحية والتأديبية اللازمة في حال اكتشاف أية مخالفات ورفع تقارير دورية لمجلس الإدارة حول المواضيع المتعلقة بالرقابة الداخلية بما يساعد على تطويرها. لمزيد من التفاصيل حول إدارات الرقابة الداخلية يرجى مراجعة القسم ٧ من التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة.

بالإضافة إلى ذلك، قام مجلس الإدارة بوضع نظام لتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية. للسنة المالية ٢٠٢١ قام البنك بإجراء التقييم الرسمي لكفاية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. ونتيجة للتقييم، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف جوهرية وانتهى التقييم إلى أن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية مصمم بشكل ملائم ويطبق ويعمل بشكل فاعل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

٩- إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية بما في ذلك الإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات

يقوم البنك بتحديد المخاطر التي قد يواجهها وطرق تقييمها وإدارتها وتحليل عوامل المخاطر ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذرية أو الغير متوقعة عبر لجانه الإدارية؛ ويشكل كل من مسؤولي إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والإلتزام المستوى الأول من أدوات الإدارة التي تستخدمها في متابعة ذلك بالإضافة إلى التأكد المعقول من الإمتثال للتوجيهات من الجهات الرقابية. ويرفع كل منهم التقارير مباشرة – متى ما لزم – إلى كل من الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة عبر لجانه وبذلك يكون مجلس الإدارة على إطلاع على نتائج وأعمال الرقابة الداخلية والتي تشمل:

- منح وتقييم الإئتمان
- الإستثمار
- السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر كفاية رأس المال
- مخاطر التركزات
- مخاطر الصرف الأجنبي
- مخاطر أسعار الفائدة
- التسعير
- الربحية والموازنات
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
- التأمين على الأصول
- الأطراف ذات العلاقة والمصالح المتداخلة
- الإلتزام بالقوانين والقواعد والتعليمات الإشرافية
- التدقيق الداخلي والخارجي
- تقييم الأداء
- الإفصاحات لجميع الجهات المعنية
- مخاطر العمليات والمحاسبة
- المخاطر القانونية

بالإضافة إلى تطبيق البنك للسياسات الخاصة بشؤون العاملين وسلوكيات وأخلاقيات العمل، وغيرها من السياسات التي تتم مراجعتها لضمان الإلتزام بأفضل الممارسات والإلتزام بمتطلبات الجهات الرقابية في ذلك. ومن ثم تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة لأداء كل من مسؤولي المخاطر والإلتزام لتقديم تأكيد معقول للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بأن تلك المهام يتم أداؤها على مستوى مقبول من الكفاءة وللتنويه بأي أمور تسترعي الاهتمام فيما يتعلق بذلك. كما أن أنشطة مصرف الريان تخضع بكاملها إلى ضوابط تحددها السياسات الرئيسية التي يعتمدها مجلس الإدارة مباشرة أو عبر لجانه. وكذلك يتم تقييم أداء الإدارة العليا في تطبيق نظام الرقابة الداخلية ويتم تسجيل عدد المرات التي أخطر فيها المجلس بالمسائل المتعلقة بها والطريقة التي تمت بها معالجتها.

وتسعى الإدارات الرقابية بإستمرار لإكتشاف أي إخفاق محتمل في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها أو حالات الطوارئ التي قد تؤثر على الأداء المالي لمصرف الريان وهي المسؤولة عن متابعة الإجراءات التي تأخذها الشركة في معالجة الإخفاق.

أعمال الرقابة الداخلية موزعة ما بين الإدارات الرقابية حيث أنها هي من تقوم بإجراء فحص دائم وشامل ورفع التقارير بإستمرار للإدارة التنفيذية حول الملاحظات والمخالفات لإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، ولم تظهر أي حالة طارئة تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر على الأداء المالي للبنك.

١٠- عمليات إدارة المخاطر وإجراءات الرقابة الداخلية في البنك

تقع على مجلس إدارة مصرف الريان مسؤولية إدارة المخاطر، ولقد منح المجلس بدوره الإدارة التنفيذية صلاحية إتخاذ القرارات اللازمة للرقابة اليومية على المخاطر وإدارتها عبر ضوابط محددة تضمن الإدارة السليمة للمخاطر في البنك.

الرقابة الرشيدة على إدارة المخاطر تنبع من مجلس الإدارة وتدار على مستوى الأقسام، ويتم ذلك عبر عدة وسائل منها التقارير الإدارية الأسبوعية والشهرية وتقرير مؤشرات المخاطر الرئيسية وسجلات مخاطر البنك، كما تقوم الإدارات بوضع معايير خاصة بها للحفاظ على المخاطر عند الحدود المقبولة ضمن الحدود القصوى المعتمدة. ويتم وضع الحدود القصوى لتناسب مستوى تقبل المخاطر ومدى أهميتها إما من قبل اللجنة المختصة التابعة لمجلس الإدارة أو اللجنة الإدارية المختصة (بحسب صلاحياتها الممنوحة لها) أو من قبل كل من الأقسام المعنية (ضمن الحدود القصوى الرئيسية المحددة لهم) لتقديم خدمات ذات مخاطر تم تخفيفها بشكل مقبول. ولقد قام البنك بتشكيل هيكل ملائم من اللجان ذات عدة مستويات مناسبة من مستوى المجلس وحتى مستوى الإدارات.

يتبع مصرف الريان نموذج إدارة مخاطر على مستوى المنظومة يعتمد على «ثلاثة خطوط دفاعية» حيث تكمن الصلاحيات والمسؤوليات المناسبة في كل خط من الخطوط الدفاعية وتقوم لجان البنك بشتى مستوياتها بحسب ما فوضت به من أعلى مستوى عند مجلس الإدارة نفسه ومروراً باللجان التابعة لمجلس الإدارة مباشرةً وحتى لجان الإدارة التنفيذية والموظفين.

تتم إدارة المخاطر عبر إدارات متعددة يرأسها خبراء مثل رئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس الإلتزام ورئيس التدقيق الداخلي. حيث تقوم تلك الإدارات بتحديد وتقييم وتقديم الاستشارة وتُراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الإلتزام بالقوانين والتعليمات والمعايير المطبقة.

وتتمثل أهداف الرقابة الداخلية في حماية أصول المصرف، والرقابة على إستخدام الموارد المتاحة، والتأكد من دقة البيانات المحاسبية، وتحديد السلطات والمسؤوليات والتقيد بها، وإتباع سياسة واضحة في إختيار الموظفين على مختلف الأصعدة الإدارية .

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كشفت الرقابة الداخلية للمجموعة عن مجموعة من مسائل الرقابة العادية فحسب، والتي تمت معالجتها بشكل روتيني من قبل مسؤول المخاطر ومسؤولي الامتثال ضمن السياسات المعمول بها، والتي لم تتطلب تدخل مجلس الإدارة.

تحاول إدارات الرقابة، باستمرار، اكتشاف أي فشل محتمل في تطبيق الضوابط الداخلية أو نقاط الضعف في التنفيذ، أو أية حالات طارئة قد تؤثر على الأداء المالي لمصرف الريان. كما أنها مسؤولة عن متابعة الإجراءات التي يتخذها البنك لمعالجة الفشل.

تتوزع أنشطة الرقابة الداخلية بين إدارات الرقابة، حيث تقوم باستمرار بعمليات تفتيش مستمرة وشاملة، وتقدم باستمرار تقارير إلى الإدارة التنفيذية بشأن الملاحظات والمخالفات، من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لم تكن هناك حالة طارئة تؤثر أو قد تؤثر على الأداء المالي للبنك.

١١- الإجراءات التي يتبعها مصرف الريان لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي يواجهها

يعتمد مصرف الريان على طاقم الإدارة التنفيذية ولجانه والسياسات والإجراءات المبنية عليها لتحديد وتقييم المخاطر والتعامل معها، وفيما يلي النقاط الرئيسية بخصوص ذلك:

إختبارات الضغط

قياس ورصد ومراقبة شتى أنواع المخاطر أمر حيوي لضمان صحة المؤسسات المصرفية والنظام المالي ككل. وفي هذا السياق تستخدم إختبارات الضغط بشكل واسع من قبل المؤسسات المالية الدولية فضلاً عن الجهات التنظيمية خاصة في الآونة الأخيرة للتأكد من قدرة البنوك وغيرها من المؤسسات المالية على الصمود أمام مختلف عوامل المخاطر. وتكمن الفكرة وراء إختبارات الضغط هذه في تقييم تأثير أحداث إستثنائية ولكن معقولة على الموقف المالي للبنوك والكيانات المالية الأخرى. حيث تم وضع مجموعة من الأساليب الفنية الكمية التي يمكن تقسيمها إلى فئتين: إختبارات الحساسية وإختبارات السيناريو.

إمتثالا للتعليمات الرقابية من قبل مصرف قطر المركزي و الخاصة بموضوع لجنة بازل يقوم البنك بإجراء إختبارات الضغط لتغطية كافة المخاطر التي تؤثر على البنك بشكل منفرد (Firm Specific Scenarios) والتي تشمل المخاطر الإئتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل، وأيضا يقوم البنك بإجراء إختبارات الضغط لتغطية المخاطر التي تؤثر على الإقتصاد بشكل عام والنظام المالي ككل (Macro-economic Scenarios).

إن هذه الإختبارات التي تجريها إدارة المخاطر بهدف قياس قدرة البنك على تحمل الخسائر المستقبلية التي يمكن أن يتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الإقتصادية في المستقبل تبدأ بما يسمى بالسيناريو الأساسي، أو سيناريو إستمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه، وعدة سيناريوهات بديلة تختلف في درجة حدة الفروض القائمة عليها. وبصفة خاصة تحاول هذه الاختبارات التأكد من أن البنك سوف تكون لديه موارد رأسمالية كافية لمواجهة الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها في حال تحقق السيناريو الأسوأ من بين هذه السيناريوهات. وهكذا يتمكن البنك من تقديم تصور واقعي عن مدى حساسيته وقدرته على مواجهة الصدمات المحتمل حدوثها في الإقتصاد، إذا ما تطورت الأوضاع الإقتصادية على النحو الأسوأ، وتقييم قدرته على إستيعاب الصدمات المختلفة الناجمة عن مخاطر الإئتمان والأسواق، وتجرى هذه الإختبارات على كل البنك بناء على البيانات المالية الحالية و البيانات المالية المتوقعة للخمسة سنوات القادمة والمعلومات التي يتم تجميعها من قبل إدارة الرقابة على المخاطر التي تحيط بالبنك.

إختبارات الضغط المصرفي تساعد على اتخاذ الإجراءات المناسبة وتحدد إذا ما كان وضع البنك متين، وذلك عبر التأكد من أن أصول البنك كافية لتمويل إلتزاماته وتغطية خسائره المستقبلية في أسوأ إفتراض، ومن ثم تمكنه من أن يستمر في دوره كوسيط مالي، وبدون مساعدة حكومية، أو مدى حاجته إلى مساعدة من الحكومة لكي يستمر في العمل، أي إحتياجه إلى المساعدة الحكومية من خلال تقديم أموال لمساندته، أو أن يسعى للبحث عن مصادر للتمويل في سوق التمويل الخاص، بما في ذلك إحتمال دفعه نحو الإندماج. وهي كلها فرضيات تعزز من قدرة الإدارة على التحوُّط وتوفير خيارات مدروسة في حال تطور أي أحداث سلبية.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، التزم البنك بجميع تعليمات المصرف المركزي المتعلقة بإختبارات الضغط، كما إلتزم البنك بتقديم التقارير المطلوبة لذلك.

المخاطر الإئتمانية

تعتبر المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خصوصاً في ظل زيادة حدة المنافسة وحجم المعاملات المصرفية والتطور التقني والحاجة إلى بنوك ذات أحجام كبيرة. فالبنوك اليوم أصبحت تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من بنك لآخر، وعليه فان إدارة مجمل المخاطر المحتملة تعتبر من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراريته في السوق المصرفية مما يعود بعوائد مرضية ومخاطر قليلة.

تعتبر السياسات الإئتمانية التي يضعها البنك محور عملية إدارة مخاطر الإئتمان. لذا يحرص البنك على تطوير آلية شاملة لتقييم الإئتمان، وذلك بوضع سياسة إئتمانية شاملة تمثل الإطار الذي يتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي تزود بها إدارة منح الإئتمان المختصة لضمان المعالجة الموحدة وتوفير المرونة الكافية.

يتم منح التسهيلات الإئتمانية بناءاً على نظام تقييم داخلي قياسي يعتمد على مجموعة من الشروط والضوابط من بينها خبرة العميل وكفاءته المالية ووجود مصادر سداد كافية ومعتمدة، ، تناسب شروط التمويل مع الغرض من التمويل، تحديد وتقييم مخاطر التمويل، ووجود ضمانات كافية تكفل للبنك إسترداد حقوقه- في حال تعثر أو توقف العميل عن السداد.

تتم الموافقة على الائتمان المصرفي من قبل لجان الإئتمان المختلفة في البنك وفقاً لصلاحيات منح التمويلات الممنوحة لهذه اللجان من مجلس الإدارة وفي اطار سياسة البنك الائتمانية.

أما التمويل الشخصي فهو التمويل الممنوح للأفراد، وتتم مراقبة عمليات التمويل الشخصي عبر نظام مركزي آلي خاص بالبنك للرقابة على القروض الممنوحة للأفراد، حيث يقوم الموظف بإدخال طلب التمويل، ومن ثم يقوم مدراء الفروع أو نوابهم بحسب صلاحياتهم بمراجعة الطلب وفي حال الموافقة عليه يتم تمريره إلى إدارة العمليات للقيام بمنح التمويل؛ وفي حال وجود أي استثناءات يتم رفع الطلب إلى لجنة إئتمان المختصة.

إدارة مخاطر الإئتمان

تقوم إدارة مخاطر الإئتمان بمصرف الريان بعدة إجراءات يتم من خلالها تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر الائتمانية وذلك من خلال ما يلي:

معايير إدارة المخاطر الإئتمانية

تم وضع معايير إئتمانية تتضمن ما يلي:

١- تحديد نوع الإئتمان الممكن منحه للعملاء حسب القطاعات (الإقتصادية).

٢- تحديد نوعية الضمانات وكيفية تقييمها والجهة التي تقييمها والعلاقة بين حجم الإئتمان وقيمة الضمانات

وإتخاذ الإجراءات التحوطية للحفاظ عليها مثل التأمين والتقييم الدوري للضمانات.

٣- وضع حد أقصى لمنح الائتمان لمجموعة ائتمانية واحدة، بالإضافة إلى مبادئ تسعير الائتمان.

٤- تحديد مستوى المخاطر الذي يوافق مجلس الإدارة أو البنك على الدخول فيه أثناء عملية التمويل.

٥- وضع قواعد الموافقة على منح الائتمان وقواعد الحصول على المعلومات والمستندات الواجب توافرها لمنح الائتمان وصلاحيات منح الإئتمان ووضع قواعد المراجعة المستقلة للإئتمان وقواعد تصنيفه وتكوين المخصصات.

٦- إعداد توصيات إئتمانية مستقلة عن توصيات وحدات العمل.

٧- الافصاح عن كل المعلومات الخاصة بالعميل للجنة الإئتمانية بكل شفافية حتى يتسنى لها إتخاذ القرار الائتماني الصحيح.

٨- تطوير دور وحدة إدارة ومراقبة الإئتمان لمتابعة اكتمال كل الوثائق والضمانات المطلوبة حسب توصية اللجنة الإئتمانية لتفعيل الحدود في نظام للبنك.

٩- يقوم مصرف الريان بتطبيق نظام داخلي من شركة Moody's لتقييم مخاطر العملاء البنك من كل القطاعات وذلك بهدف وضع آلية شاملة لنظام تقييم مخاطر الائتمان تتضمن مجموعة من المعايير والشروط الإرشادية التي يجب القيام بها عند تقييم العملاء. وتعتبر هذه السياسة محور عملية قياس، وإدارة مخاطر الائتمان حيث أن تقيم العملاء يتم بناءاً على نظام قياسي يعتمد على مجموعة من الضوابط وذلك للحفاظ على المخاطر عند الحدود المقبولة.

١٠- إتباع إجراء إختبار الضغط على التسهيلات الإئتمانية لتعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر وتوفير أدوات مكملة لأدوات إدارة المخاطر الأخرى وذلك بهدف الوصول إلى التقييم الشامل للمخاطر الإئتمانية.

تطبيق إجراءات سليمة لتحديد مخاطر الإئتمان

يتم تطبيق الإجراءات السليمة لمنح الائتمان وتتضمن الآتي:

١- وجود طلب تمويل موقع من العميل أو المفوض بالتوقيع.

٢- الحصول على المعلومات والمستندات الكاملة لإجراء تقييم ومراجعة شاملة للعميل ولنوعية المخاطر المرتبطة بطلب الإئتمان وإمكانية تصنيفه إئتمانيا وفقا لنظام التصنيف الداخلي للبنك

٣- معرفة الغرض من الإئتمان وسمعة العميل وخبرته ومركزه في السوق (ضمن القطاع الإقتصادي).

٤- دراسة المخاطر الحالية والمستقبلية للعميل وللقطاع، ومدى الحساسية للتطورات الإقتصادية والعلاقة بين المخاطر والربحية.

٥- تقييم مصادر السداد ومدى إلتزام العميل بسداد إلتزاماته السابقة.

٦- إستيفاء الضمانات المطلوبة وتقييمها.

٧- تحليل الوضع المالي للعميل من خلال ميزانيات حديثة ومدققة.

٨- الإستعانة بتقارير مركز قطر للمعلومات الإئتمانية لتقييم كفاءة والجدارة الإئتمانية للعميل ووفائه بإلتزاماته وتقرير مصرف قطر المركزي لمعرفة حجم مديونية العميل مع البنوك الاخرى.

٩- مراعاة الحد الأقصى من نسبة السقف الإئتماني الممكن منحه إلى نسبة حقوق الملكية على مستوى العميل الواحد أو المجموعة وإجمالي العملاء وذوي العلاقة وذوي المصالح المتداخلة مع البنك.

١٠- مراعاة تعليمات مصرف قطر المركزي بخصوص منح التمويل.

١١- الأخذ في الاعتبار الحد الأقصى لمعدل الحد الائتماني الذي يمكن منحه لسعر حقوق الملكية على مستوى عميل واحد أو المجموعة أو إجمالي العملاء المعنيين وأولئك الذين لديهم مصالح متداخلة مع البنك.

١٢- الموافقة على إطار اختبارات الإجهاد المالي، الذي يشمل السياسة والهيكل والمنهجية، لضمان تعريف وتحديد العوامل المناسبة المتعلقة بمخاطر الائتمان، إلى جانب تحديد المسؤوليات المرتبطة بها ونتائجها، فضلاً عن عرضها إلى اللجان المتخصصة لدعمها في اتخاذ القرارات.

إجراءات التعامل مع الائتمان ومتابعته

إجراءات التعامل مع الإئتمان ومتابعته تشمل ما يلي:

١- وجود ملفات لحفظ الموافقات الإئتمانية والمستندات ذات الصلة.

٢- متابعة تنفيذ الإئتمان حسب موافقة وتوصيات اللجنة الإئتمانية المختصة والتأكد من مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين والتعليمات الرقابية وتوافر/كفاية الضمانات المطلوبة.

٣- متابعة استخدام العملاء للحدود الائتمانية الممنوحة من خلال تقديم تقارير دورية عن المحفظة الائتمانية بأكملها.

٤- تصنيف الإئتمان داخلياً والذي يساعد على منح وتسعير الإئتمان ومتابعة جودته.

٥- إصدار تقارير على القطاعات المتعثرة لوحدة العمل لإتخاذ الإجراءات اللازمة.

٦- إصدار التقارير الدورية وإفادة وحدات العمل والإدارة بكل ما يلزم.

٧- تعتبر وحدة إدارة الإئتمان وحدة مستقلة عن وحدة مراجعة الإئتمان، وتتمثل مهامها في مراجعة الضمانات والشروط والعقود وإستكمالها قبل منح التسهيلات، بما في ذلك متابعة جميع الحدود الممنوحة على النظام وتحديثها وكذلك إستخدامها وإصدار التقاريراللازمة.

إجراءات الرقابة على مخاطر الائتمان

تتضمن هذه الإجراءات ما يلي:

١- وجود رقابة داخلية للتأكد من الإبلاغ عن الإستثناءات في السياسات الإئتمانية/الإجراءات الإئتمانية، الحدود الإئتمانية، و/أو التعليمات الرقابية.

٢- وجود وحدة التحصيل لمتابعة التسهيلات الائتمانية المتعثرة وإتخاذ الاجراءات الملائمة لمعالجتها في وقت مبكر حيث يتم اعداد تقرير بشكل دوري عن وضع الحسابات المتعثرة وإفادة الجهة المسؤولة باتخاذ اللازم.

٣- المراجعة الدورية لصلاحيات المفوضين بالتوقيع على الاعتماد ووثائقه.

٤- تطوير السياسة الإئتمانية بشكل دوري للبنك لتتماشى مع كل المستجدات والمتغيرات بهدف تحسين ادارة المخاطر.

٥- يقوم البنك وبشكل منتظم بمراجعة جميع التسهيلات الإئتمانية الممنوحة ومراقبة أداء القطاعات و حدود التركزات المالية لكل قطاع. كما يقوم البنك بمتابعة كافة التسهيلات والزيادات ومتابعة الضمانات وإكتمالها، والعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة في الوقت الملائم.

٦- خلق أرضية مشتركة بين إدارة المخاطر ووحدات العمل ذات العلاقة لتبادل المعلومات ونشر الثقافة الإئتمانية مستمدة من إستراتيجية البنك لإدارة المخاطر.

٧- أنشطة إدارة المخاطر تكون مستمرة ودائمة التطور وترتبط باستراتيجية البنك.

٨- تبني وإستخدام أنظمة لتقييم مخاطر العملاء وبمايتوافق مع متطلبات بازل وتعليمات مصرف قطر المركزي.

مخاطر السوق

لم يتغير جوهر أسلوب البنك في التعامل مع مخاطر السوق لأنه يعتمد على رصد مخاطر السوق بإستخدام أحدث الأسس المصرفية معتمداً على توجيهات مصرف قطر المركزي ومبادئ بازل ومستخدماً خبرات موظفين ذوي كفاءات عالية وعالمية. ومن أجل معالجة وتقليل هذه المخاطر بشكل عام يقوم البنك بتنويع نشاطاته في مختلف البلدان والقطاعات والمنتجات وشرائح العملاء والقيام باتخاذ خطوات إستباقية لإدارة هذه المخاطر. كما يقوم الموظفون المعنيون بمراقبة مجموعة من المخاطر المرتبطة بالسوق مثل مخاطرأسعار الصرف الأجنبي، مخاطر أسعار الربحية، مخاطر التسعير، مخاطر السيولة، مخاطر الإستثمارات العامة، ومراقبة النسب المصرفية المحددة من قبل مصرف قطر المركزي من نسب سيولة و نسب كفاية رأس المال، بالإضافة الى مراقبة نسب الإستقرار و التركزات في ودائع العملاء، ويصدر مصرف الريان تقارير داخلية يومية وأسبوعية وشهرية للإدارة لتساعدها على اتخاذ القرارات السليمة ومراقبة مخاطر السوق. ويتم التعامل مع المستجدات حسب ما يلزم.

تشمل هذه التقارير تقارير يومية، كتقرير مؤشرات الإنذار المبكر لمخاطر السوق و السيولة، وتقريراً يومياً عن الخزينة، بالإضافة إلى التقرير الشهري للجنة الأصول والخصوم الذي يوضح وضع الميزانية، النسب المصرفية وإختبارات الضغط على الميزانية، وتحليل الفجوات في الأصول والخصوم، وتقوم لجنة الأصول والخصوم المتكونة من الإدارة العليا بمناقشة هذا التقرير في إجتماعها الشهري وإتخاذ ومتابعة القرارات.

الحدود الإئتمانية الممنوحة للبنوك والدول

إلتزاماً بتعليمات مصرف قطر المركزي وضمن سياسة البنك الإئتمانية، يتم تحديث الحدود الإئتمانية للبنوك التي يجري التعامل معها، وكذلك الحدود الإئتمانية للدول التي تقع فيها هذه البنوك حسب تصنيفها. ويعتمد المجلس هذه الحدود بعد دراستها حسب المقتضيات التي تفرضها الأوضاع الإقتصادية السائدة وتقدم بعد إعتمادها إلى مصرف قطر المركزي.

مخاطر التشغيل

سعياً من مصرف الريان لتقليل إحتمالات الخسائر من المخاطر التشغيلية ، قام مصرف الريان بإعتماد وتطبيق سياسات وإجراءات منهجية لتحديد وتقييم ومراقبة وإدارة الأنظمة والتبليغ عن نقاط الضعف فيها. وتشمل ضوابط تلك السياسات والإجراءات الفصل بين الواجبات بشكل فعال، وتقييد صلاحيات الدخول على النظام ، واعتماد إجراءات فعالة لتفويض الصلاحيات وإجراء التسويات، والتعليم المستمر للموظفين والتقييم المستمر للأداء، كما يستخدم مصرف الريان نظاماً متخصصاً لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك مخاطر قواعد البيانات والخسارة.

الحد من مخاطر التشغيل

مصرف الريان مهتم جدا بالجهود المبذولة للحد من مخاطر التشغيل وإدارتها ويشجع إتباع أفضل الممارسات في مجال إدارة المخاطر. وفي مصرف الريان يتم تطبيق البرامج والضوابط التي لها القدرة على الحد من التعرض لحدث معين، أو تكراره أو مدى خطورته؛ ويتم اختبار ضوابط مصرف الريان من أجل معرفة ما إذا كانت هذه الضوابط تحد فعلا من المخاطر، أو أنها تحوّل التعرض من ناحية معينة من مخاطر التشغيل إلى قطاع أعمال آخر.

١٢- أفضل التطبيقات المتبعة للحد من المخاطر التشغيلية والمتعلقة بالأنظمة

- الاستمرار في الحفاظ على شهادة ISO 22301 لنظام إدارة استمرارية الأعمال والامتثال لأفضل الممارسات الدولية.
- الاستمرار في الحفاظ على شهادة ISO 27001 لادارة أمن المعلومات وتحسين الضوابط للحماية من التهديدات الحالية.
- استخدام نظام إلكتروني متخصص SAS لإدارة المخاطر التشغيلية: لإدارة جميع مؤشرات مخاطر التشغيل، بما في ذلك تتبع وتحليل الحوادث والخسائر التشغيلية.
- استخدام نظام الرقابة على التحويلات المصرفية للتأكد من عدم وجود أسماء تظهر في أي من القوائم المحظورة والمتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، أو أن تكون إلى/من دول محظورة، ودمج هذا النظام مع نظام SWIFT لكي يعترض أية أسماء مشكوك فيها في نفس وقت تنفيذ الحركات.
- رصد حالات الإحتيال على نحو استباقي لمنع أي معاملات مشبوهة: حيث تعمل وحدة متخصصة على رصد حالات الاحتيال على مدار ٢٤ ساعة في اليوم و٧ أيام في الأسبوع لكشف ومنع عمليات الاحتيال على بطاقات الإئتمان والصراف الآلي.
- حماية بيانات البنك الهامة على نحو استباقي تحوطاً لأي حالات طوارئ، وذلك بتوفير مركز للتعافي من الكوارث عبر شركة «ميزة» في واحة العلوم والتكنولوجيا بقطر، والإحتفاظ بنسخة إحتياطية من البيانات الهامة في مركز قطر للبيانات وأخرى في مدينة «نيس» بفرنسا.
- استخدام نظام متطور لمنع البرامج الضارة والهجمات الالكترونية المتقدمة مثل محاولات التصيد.
- إجراء اختبارات التسلل والإختراقات الأمنية على أنظمة تكنولوجيا المعلومات
- تقديم أحدث الدورات التدريبية للتوعية بأمن المعلومات لجميع موظفي البنك لمكافحة الخروقات الأمنية.
- المشاركة بنجاح في التدريب على مكافحة حوادث أمن المعلومات الذي تم تنظيمه من قبل وزارة المواصلات والاتصالات

- استخدام نظام مراقبة أحداث أمن المعلومات SIEM على مدار ٢٤ ساعة في اليوم و٧ أيام في الأسبوع.
- الاستمرار في زيادة عدد قاعدة مستخدمي نظام المخاطر التشغيلية.
- تقييم الضوابط الداخلية على البيانات المالية، حيث تم اختبار تصميم و فاعلية اكثر من ٣٠٥ اجراء
وتحديد أوجه القصور والعمل على تصحيحها بالتعاون مع الإدارات ذات الصلة .
- اجراء تحديد وتقييم ذاتي للمخاطر والعمل على تصحيح أوجه القصور بالتعاون مع الإدارات ذات الصلة .

كما تتم تغطية بعض المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو تخفيفها أو القبول بها عبر عمليات التأمين المختلفة.

١٣- تقيد مصرف الريان بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (مكافحة الجرائم المالية)

عقب صدور القانون رقم (٢٠) لعام ٢٠١٩م بخصوص مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ولائحته التنفيذية وتعليمات مصرف قطر المركزي في هذا الشأن والإرشادات التكميلية المحدثة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عن مصرف قطر المركزي في مايو ٢٠٢٠م)، قام البنك بتحديث جميع سياساته ذات الصلة وتطوير منظومة من السياسات والإرشادات للتقيد بمكافحة جميع الجرائم المالية. وتركز هذه السياسات على التالي:

- مكافحة غسل الأموال
- مكافحة تمويل الإرهاب
- مكافحة انتشار الأسلحة
- مكافحة الفساد والرشوة
- مكافحة الاتجار بالبشر والعبودية
- مكافحة التداول بالعملات الرقمية

بالإضافة إلى الإلتزام بالقانون والتعليمات ذات الصلة وتطبيقها، فإن مجموعة سياسات وإرشادات مكافحة الجرائم المالية تؤكد أن البنك ليست له أي رغبة في أن يكون جزء من أي معاملة ذات صلة بأي جريمة مالية وأنه يتم اتخاذ التدابير الوقائية المعقولة والكافية لتخفيف مثل هذه المخاطر وعدم السماح لها بالارتفاع، بالإضافة إلى تأكيد إلتزام البنك بالتعاون المستمر مع مصرف قطر المركزي ومع وحدة المعلومات المالية للدولة في كل ما يخص ذلك.

١٤- التصنيف الإئتماني لمصرف الريان

التصنيف على المدى البعيد	التصنيف على المدى القصير	التطلع المستقبلي
A1	P1	مستقر

حافظت وكالة موديز على تصنيف 1-Prime/A1 الممنوح إلى مصرف الريان حتى من بعد عملية الإندماج. ويعكس هذا التقييم الإئتماني العوامل الآتية :

(١) توفر فرص للتنويع والنمو خارج دولة قطر.

(٢) الجودة العالية للأصول على مدى السنين .

(٣) الربحية الصلبة والمستقرة التي تدعم الرسملة العالية لمصرف الريان.

ومع ذلك ، فان نقاط القوه المذكورة أعلاه تتأثر بالعوامل التالية:

(١) اعتماد مصرف الريان على الإدارة التنفيذية فيما يخص ترويج الأعمال .

(٢) التركز العالي في الأصول والمطلوبات .

(٣) الضعف في التمويل والسيولة.

١٥- مراقب الحسابات «المدقق الخارجي»

تم إختيار السادة ديلويت «Deloitte» كمراقب الحسابات الخارجي لمصرف الريان بناء على تطبيقهم أفضل المعايير المهنية وعلى حفاظهم على إستقلاليتهم والإمتناع عن أي علاقات فيها تضارب في المصالح. ويقوم المدقق الخارجي بحضور الجمعية العامة حيث يقدم تقريره السنوي ويرد على الإستفسارات.

مهام مراقب الحسابات

يقوم مراقب الحسابات بإجراء تدقيق خارجي مستقل سنوي ومراجعات ربع سنوية. ويهدف التدقيق المذكور إلى تزويد المساهمين بتأكيد موضوعي أن البيانات المالية تعد وفقاً لنظام الحوكمة وللقوانين واللوائح ذات الصلة والمعايير الدولية التي تحكم إعداد المعلومات المالية وأن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة ومن كافة الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية، وذلك وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.

ويتعين على المدققين الخارجيين التقيد بأفضل المعايير المهنية، ويلتزم مصرف الريان بعدم التعاقد معهم لتقديم أي إستشارات أو خدمات قد ينتج عنها تضارب في المصالح، ولذا يعتبر المدققون الخارجيون مستقلين تماماً عن مصرف الريان ومجلس إدارته، وليس لديهم إطلاقاً أي تضارب في المصالح في علاقاتهم مع مصرف الريان.

ويعتبر المدققون الخارجيون مسؤولين أمام المساهمين ويدينون لمصرف الريان بواجب بذل العناية المهنية المطلوبة عند القيام بالتدقيق، كما يتوجب على المدققين الخارجيين إبلاغ هالئيات الرقابية في حال عدم اتخاذ المجلس الإجراء المناسب فيما يتعلق بالمسائل المثيرة للشبهة التي أثارها المدققون أو حددوها.

١٦- حقوق المساهمين

يحرص مجلس إدارة مصرف الريان على حماية حقوق مساهميه وفقاً لما هو محدد في القوانين واللوائح ذات الصلة والنظام الأساسي لمصرف الريان على مبدأ العدل والمساواة في حصة الأسهم من الأرباح بلا تمييز في ملكية موجودات المصرف وفي الأرباح المقسمة على الوجه المبين في النظام. كما يسمح للمساهمين إستعمال حقهم في التصويت بالوكالة.

كما أن للمساهمين وأصحاب المصالح حق تقديم المقترحات والشكوى والتظلم، ويمكن لهم ذلك عبر عدة وسائل مثل مركز الاتصالات أو البريد الإلكتروني أو عبر الحضور شخصياً إلى أي من فروع البنك، ويقوم البنك بتسجيل ذلك والتأكد من أن يصل إلى الأشخاص والجهات المعنية المناسبة كما لزم وأن يتم الرد عليه بشكل مقبول واتخاذ ما لزم من إجراءات.

ويضمن تنفيذ مجموعة من السياسات المعتمدة من مجلس إدارة مصرف الريان مصالح المساهمين وأصحاب العلاقة مثل :

- سياسة الإفصاح والتعامل مع الشائعات، وعلاقات المستثمرين
- سياسة التعاقد مع الأطراف ذات العلاقة
- سياسة تنظيم تضارب المصالح
- سياسة تنظيم العلاقة مع أصحاب المصالح
- سياسة توزيع الأرباح
- السياسة الاجتماعية

١٧- سجل المساهمين

يحتفظ المصرف بنسخة عن سجل المساهمين التي يتم استلامها شهرياً من قبل شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية. ويطلب مصرف الريان بيانات المساهمين من شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية في أي وقت آخر كلما كانت هناك حاجة لذلك، وتعتمد هذه البيانات لتسجيل الحضور في الجمعيات وكذلك لتوزيع الأرباح على المساهمين.

١٨- الحق في الوصول إلى المعلومات

أنشأ مصرف الريان موقعاً إلكترونياً خاصاً به www.alrayan.com بحيث تنشر فيه جميع الإفصاحات المقررة في القوانين والأنظمة المحلية. فضلاً عن ذلك، يمكن للمساهمين الحصول مجاناً على المعلومات المقررة لهم في القوانين والأنظمة وذلك من خلال الاتصال بمكتب رئيس الأمانة العامة للشركة أو بإدارة علاقات المستثمرين بالبنك كما أن جميع بيانات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك وكذلك الاوراق التأسيسية والقانونية للبنك من عقد التاسيس والنظام الاساسي والسجل التجاري وقرارات الجمعيات العامة متوفرين للجمهور على الموقع الإلكتروني للمصرف بحيث يمكن تنزيلهم بدون أي مقابل.

١٩- تضارب المصالح وتعاملات الأشخاص الباطنيين ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

ينص ميثاق مجلس الإدارة وكذلك إطار الحوكمة بمصرف الريان على القواعد العامة التي تحكم المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة كما وضع البنك سياسة تضارب المصالح التي تعالج مسائل تضارب المصالح ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة.

إن أي معاملة مع طرف ذي علاقة تشترط موافقة مجلس الإدارة/اللجنة المختصة، بحسب الأحوال، عليها أو الجمعية العامة للمساهمين إذا كانت صفقة كبيرة، بعد تقديم

المبررات والأسباب المسوّغة للدخول في مثل تلك الصفقات وفقاً لنوعها والتأكد من اتباعها الإجراءات المقررة لإدارة تضارب المصالح. وفي حال النظر بمعاملة تنطوي على تضارب محتمل للمصالح مع عضو مجلس إدارة عضو من الإدارة العليا وأي طرف آخر يجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك المعاملات. وفي جميع الأحوال يجب أن تكون المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية على حساب البنك.

ووفقاً للسياسة المذكورة، يتعين على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك البنود. كذلك يتعين على كل عضو في مجلس الإدارة والإدارة العليا أن يقوم بإفصاحات دورية على الاقل سنويا عن مصالحه المالية أو مصالح اخرى له في البنك أو شركاته التابعة في البنك أو شركاته التابعة، وعن أي علاقة مع أي من الأشخاص المرتبطين بالبنك والأطراف ذات العلاقة، إن وجدت.

هذا ويضع البنك إطاراً عاماً للتعاملات الباطنية بحيث تحظر أي عمليات متاجرة تعتمد على معلومات مادية غير معلنة للجمهور تخص المصرف. وتنطبق هذه السياسة على كل من له صلة بمجموعة المصرف ويكون في موقع يسمح له بالحصول على معلومات سريّة. وقد تم إعداد لائحة بالأشخاص المطلعين على المعلومات الجوهرية ويتم تحديثها دورياً وموافاة السوق وهيئة قطر للأسواق المالية بها. ويقوم المصرف بمراقبة النشاطات التجارية المتعلقة بأسهم البنك من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويتم إعداد تقرير شهري عن هذه النشاطات من قبل إدارة علاقات المستثمرين ويرفع إلى رئيس متابعة الالتزام وأمين سرّ مجلس الإدارة. بالإضافة إلى ذلك، يقوم البنك بنهاية كل ربع من السنة بتعبئة نموذج الإفصاح الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية ونشره على الموقع الإلكتروني للبنك وبورصة قطر ويتضمن النموذج إفصاحات حول تداولات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، إن وجدت. وعند نهاية كل ربع من السنة، وقبل ١٥ يوماً من موعد عقد اجتماع مجلس الإدارة للموافقة على البيانات المالية المرحلية، يقوم البنك بنشر تعميم على جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة لإبلاغهم بدخول فترة حظر التداول بأسهم البنك من قبل الأشخاص المطلعين ويحذرهم من التداول بسهم البنك. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، لم تسجل أي تداولات في فترات الحظر التي يمنع فيها التداول بالأسهم وفقاً لأحكام المادة ١٧٣ من اللائحة الداخلية لبورصة قطر.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لم تسجّل أي صفقة كبيرة مع أي طرف ذي علاقة تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها. كان هناك بعض التسهيلات الائتمانية التي تم منحها لأطراف ذوي العلاقة. وقد جرى منح تلك التسهيلات وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة وعلى أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية وبموافقة لجان الائتمان المختصة وفي غياب الأشخاص المعنيين الذيم لم يشاركوا نقاشاً أو تصويتاً على تلك التسهيلات بأي شكل من الأشكال.

وفي جميع الأحوال، يتم الإفصاح عن أي معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سواء صفقات كبيرة أو خلافها في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (٣٩) من النظام الأساسي للبنك والمادة (٢٦) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضاً ضمن التقرير السنوي/ البيانات المالية المدققة المعروض على المساهمين للمصادقة عليه. للاطلاع على تفاصيل تلك المعاملات، يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ الواردة بنهاية التقرير السنوي أدناه الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند كما يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي المذكور الذي يصبح متوفراً في كل عام قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة وذلك في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقّر البنك الكائن في الدوحة- قطر، شارع العد الشرقي ٦٩، منطقة مارينا ٤٠، مدينة لوسيل، الطابق ٢٣ مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في المصرف لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/ شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

٢٠- قواعد السلوك المهني

وضع مصرف الريان سياسة خاصة بقواعد السلوك المهني يخضع لها جميع العاملين بالبنك، وتنطبق بالتساوي على أعضاء مجلس الإدارة. إن قواعد السلوك المهني توضح ما يجب أن يدركه ويعيه كل فرد منهم على حده فيما يتعلق بالسلوكيات والمعاملات التي تؤثر على مصالح البنك وأدائه المالي.

٢١- المعاملة المنصفة للمساهمين وممارسة حق التصويت

ينص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة، ويمثل المساهمين القصر والمحجور عليهم النواب عنهم قانوناً في حين يمثل الأشخاص الإعتبارية الأشخاص المفوضين من قبلها بموجب تفويض خطي منظم وفقاً للأصول القانونية.

كما نص النظام الأساسي على حق المساهم الذي يحضر إجتماع الجمعية العامة في مناقشة الموضوعات المدرجة على جدول الأعمال وتوجيه الأسئلة إلى مراقبي الحسابات ، ويتعين على المجلس الرد على أسئلة المساهمين وإستفساراتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة البنك للضرر، وإذا رأى المساهم أن الرد غير كاف احتكم إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

كذلك نص النظام الأساسي لمصرف الريان على أن لكل مساهم عدد من الأصوات يعادل عدد أسهمه.

٢٢- حقوق المساهمين فيما يتعلق بإنتخاب أعضاء مجلس الإدارة

يحق لمساهمي مصرف الريان اختيار مجلس الإدارة وفقاً للنظام الأساسي للبنك. وحيث يتوجب على الجمعية العامة انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، يحرص مصرف الريان على تطبيق مبدأ إعطاء المساهمين معلومات عن المرشحين إلى عضوية مجلس الإدارة قبل الإنتخابات، بما في ذلك وصف مهارات المرشحين المهنية والتقنية وخبرتهم ومؤهلاتهم الأخرى ، ويتيح مصرف الريان تلك المعلومات لمساهميه بنشرها على موقعه .

٢٣- حقوق المساهمين فيما يتعلق بتوزيع الأرباح

يرتبط توزيع الأرباح إرتباطاً كاملاً بالنتائج المالية التي يحققها مصرف الريان في نهاية كل عام، بالإضافة إلى الإلتزام بالقوانين والتعليمات ذات الصلة وخاصة تعليمات مصرف قطر المركزي الخاصة بالإحتياطيات بأشكالها (الإحتياطي القانوني - إحتياطي المخاطر - إحتياطي القيمة العادلة) ويقوم مجلس الإدارة سنوياً بدراسة عدة سيناريوهات ، يختار أفضلها ويعرضه على الجمعية العامة العادية بشكل تفصيلي مع بيان مجموع الأرباح المحققة وتوزيعاتها ، وللجمعية العامة كل الحق في الموافقة على مقترح مجلس الإدارة أو تعديله . وقد قام البنك بإعتماد سياسة توزيع الأرباح بمصرف الريان. بالإضافة إلى ذلك أنشأ مصرف الريان وحدة خاصة هي «وحدة المساهمين لشؤون التوزيعات» تعنى بتوزيعات الأرباح على المساهمين والمستثمرين والرد على جميع استفساراتهم حول هذا الموضوع. يمكن التواصل مع هذه الوحدة على عنوان البريد الإلكتروني shareholdersaffairs@alrayan.com

أو هاتف رقم: ٤٤٢٥٣٢١٥ ٩٧٤+

٢٤- هيكل رأس المال وحقوق المساهمين في الصفقات الكبرى

يضمن النظام الأساسي للمصرف حق المساهمين والأقلية منهم على وجه التحديد في الاعتراض وإبطال الصفقات الكبرى، وفقاً للقانون، التي يعتبرون أنها تضر بمصالحهم. هذا ويتم الإفصاح عن هيكل رأس المال وتطوره في التقرير السنوي للبنك وعلى موقعه الإلكتروني كما يتم الإفصاح عن كبار المساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأس المال وتحديثهم بشكل دوري على الموقع الإلكتروني للبنك.

٢٥- حقوق أصحاب المصالح الآخرين وسياسة حماية المبلغين

وضع مصرف الريان سياسة للموارد البشرية وسياسة وقواعد السلوك المهني والتي تكفل جميعها معاملة جميع أصحاب المصالح وفقاً لمبادئ العدل والمساواة وبدون أي تمييز وتضمن الحقوق المقررة لهم في القوانين والأنظمة المنطبقة. كذلك، يعمل المصرف على وضع سياسات مختلفة لتنظيم التعامل مع مختلف أصحاب المصالح الآخرين وأبرزها سياسة المشتريات وتنظيم التعامل مع الموردين ومزودي الخدمات وسياسة التعاقد مع المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين وسياسة خاصة لعلاقات المستثمرين وجميعها تكفل عمل مختلف أقسام البنك وإداراته تحت سقف القانون وبما يضمن حقوق كل ذي مصلحة مع البنك ويحقق في الوقت نفسه المصلحة العليا للبنك.

فضلاً عن ذلك، يحث البنك جميع الموظفين وأصحاب المصالح على الإبلاغ عن الحالات التي يشتبهون بأنها تنتهك القيم والسياسات والإجراءات المعمول بها داخل البنك. لهذه الغاية، تم وضع سياسة وإجراءات للإبلاغ عن حالات الفساد بهدف تمكين الأشخاص من الإبلاغ بأمان وثقة عن شكوكهم داخل ويحرص البنك على توفير الحماية للأشخاص الذين يعمدون بحسن نيّة إلى الإبلاغ عن أي ممارسات أو عمليات مشبوهة. في العام ٢٠٢١، لم يتم رفع أي بلاغ أو تظلم صحيح.

على مستوى العملاء، تم وضع إجراءات لمعالجة شكاوى العملاء وإنشاء مركز اتصال دائم متوفر على مدار الساعة كامل أيام الأسبوع لتلقي شكاوى واستفسارات العملاء والعمل على حلها. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، تم حل جميع البلاغات بما يرضي العملاء حيث لم يكن هناك أي شكوى أو بلاغ يهدد المركز المالي للبنك أو يحمل مخاطر عالية تستلزم رفعه إلى المستويات الإدارية العليا بدءاً من الرئيس التنفيذي وصولاً إلى مجلس الإدارة.

٢٦- مسؤولية مصرف الريان نحو المجتمع والبيئة

يرجى مراجعة القسم (٨) من التقرير السنوي الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

٢٧ الإفصاحات

بالإضافة إلى الإفصاحات الموجودة في هذا التقرير، فيما يلي ملخص لعدد من الإفصاحات الإضافية ذات الصلة:

لا توجد أي قضايا مرفوعة ضد مصرف الريان ذات تأثير جوهري عليه أو على سير أعماله. القضايا التي يتعامل معها البنك هي قضايا اعتيادية في مجال عمل البنوك وتتمركز حول تخلف بعض العملاء عن سداد الإلتزامات المترتبة على التمويل الممنوح لهم، ويقيم مصرف الريان هذه الدعاوي بغرض حماية أموال البنك والحفاظ على حقوق المساهمين والمودعين، ويتم التعامل معها بموجب قوانين دولة قطر وعبر الإجراءات الرسمية المتبعة والمحاكم.

التعاملات والصفقات التي يبرمها البنك مع أي طرف ذي علاقة يتم الإفصاح عنها ضمن البيانات المالية لمصرف الريان بشكل ربع سنوي وسنوي، وينشر البنك البيانات المالية في موقعه على الإنترنت لكي يمكن جميع أصحاب المصالح من الوصول إليها.

لم تقع على البنك أي مخالفات أو جزاءات عبر العام ٢٠٢١م لعدم التزامه بتطبيق مبادئ أو أحكام نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لعام ٢٠١٦م، أو تعليمات الحوكمة الصادرة عن مصرف قطر المركزي (مبادئ الحوكمة في البنوك) بموجب التعميم (٢٠١٥/٦٨)، أو قانون الشركات التجارية الصادر بموجب القانون رقم ١١ لعام ٢٠١٥م المعدل بالقانون رقم (٨) لسنة ٢٠٢١

يعمل البنك باستمرار على تطوير أدائه وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية فيه، وبمراعاة ذلك فإن البنك لم يكن فيه أي إخفاق أو أي خلل كلي أو جزئي مؤثر بشكل جوهري على أدائه المالي متعلق بتطبيق نظام الرقابة الداخلية للعام ٢٠٢١م

تداولات أعضاء مجلس الإدارة لأسهم البنك تظهر فوراً على شاشة بورصة قطر ويطلع عليها كل من يتابع البورصة ، بينما يتم تذكير السادة أعضاء مجلس الإدارة بفترات الحظر على تداول سهم مصرف الريان قبل الإعلان عن البيانات المالية الربع سنوية بشكل روتيني .

المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك موضحة في البيانات المالية السنوية ويتم عرضها على الجمعية العامة العادية لاعتمادها سنوياً؛ وتعتبر البيانات المالية جزءا لا يتجزأ من التقرير السنوي للبنك.

محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة